وزارة التعليـــــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2023/ 2024

قســـم: العلوم الاقتصادية.

مذكـرة مقدمـة في إطـار متطلبات نيـل شهـادة المـاستر

تحـت عنــوان:

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

(واقع، تحديات، وسبل تعزيز)

تخصـص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبتين:

- بكاكرة وهيبة
- عريف سمراء

تحت اشراف

د. فلفلي الزهرة

ملخص

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مع توضيح أهمية هذه الآلية بالنسبة للاقتصاد، حيث تم إسقاط الواقع النظري على التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر في تبني الشمول المالي وجهود الدولة من أجل تحقيق تنمية مستدامة بواسطته، وذلك انطلاقا من المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض واقعه وتحدياته، بالإضافة إلى سبل تعزيزه، عن طريق مجموعة من البيانات والإحصائيات المختلفة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر تعاني من نقص في تبني استراتيجية الشمول المالي، وأن مؤشراته لا تزال بعيدة عن تحقيق المستوى المأمول بالإضافة الى أنه لم يكن لها الأثر الكافي على مؤشرات التنمية الاقتصادية وأبعادها.

وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى ضرورة تعزيز برامج التعليم المالي التي تستهدف الأفراد والشركات الصغيرة، لزيادة الوعي بكيفية استخدام الخدمات المالية بشكل فعال، مع ضرورة دمج معايير الاستدامة في استراتيجيات الشمول المالي

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، تنمية مستدامة، تنمية اقتصادية، مؤسسات مالية، بنوك، تحديات

Abstract

This study aimed to understand the role of financial inclusion in achieving sustainable development in Algeria, while clarifying the importance of this mechanism for the economy. We applied the theoretical framework to the practical reality by studying Algeria's adoption of financial inclusion and the state's efforts to achieve sustainable development through it. This was based on a descriptive-analytical approach by presenting its reality, challenges, and ways to enhance it, using a variety of data and statistics.

The study's findings showed that Algeria suffers from a lack of adoption of a financial inclusion strategy, and its indicators are still far from achieving the desired level. Moreover, it has not had a sufficient impact on economic development indicators and its dimensions. The study concluded with the need to strengthen financial education programs targeting individuals and small businesses, to raise awareness about how to use financial services effectively, and the necessity of integrating sustainability standards into financial inclusion strategies.

Keywords: Financial inclusion, Economic development, Financial institutions, Sustainable development, Challenges

شكر وعرفان

الحمد لله منير الدرب، ملهم الصبر، الحمد له الذي أنعم علينا بنعمة العلم

نشكر الله عز وجل الذي مكننا من تخطي المصاعب،

وأعاننا على إتمام هذا العمل على أحسن حال

الحمد لله الذي هدانا لهذا والصلاة على خير الأنام رسول الله مُحَمَّدا ﷺ

يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الاستاذة المشرفة الدكتورة "فلفلي الزهرة"
لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة

,الشكر الجزيل لمجهوداتها لإنجاح هذه المذكرة

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر أيضا لأعضاء لجنة التقييم على قبولها مناقشة هذه الرسالة.

كما نشكر كل من ساهم في هذا العمل ومد لنا يد العون من قريب أو بعيد

إهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى روح أختي الطاهرة رحمها الله والتي كان لها الفضل بعد الله عز وجل في إتمام دراستي الجامعية

إلى زوجي الغالي وسندي في لحياة

إلى ابنتاي "لينا ولميس" حفظهما الله

إلى جميع أفراد عائلتي إخواني وأخواتي وأبنائهم وبناتهم

إلى زميلتي وصديقتي سمراء

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

وهيبة

إهداء:

إلى روح والدي الطاهرتين رحمة الله عليهما

إلى كل العائلة الكريمة، إخواني وأخواتي، وزوجاتهم وأبنائهم وبناتهم

إلى زميلتي وصديقتي وهيبة

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

سمراء

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-03	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين الفترة (2011-2017)	55
02-03	نسبة الأفراد فوق 15 سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات 2011-2014-2017	56
03-03	الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين للسنوات 2011-2014-2017	56
04-03	مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ	57
05-03	مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر	57
06-03	المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر 2015-2019	58
07-03	مؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2020	59

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-01	أبعاد الشمول المالي	20
01-03	تطور مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2005-2020	65
02-03	تطور مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2020	66
03-03	تطور المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)	43

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	I
Abstract	VII
شكر وعرفان	VI
اهداء	X
قائمة الجداول	VIII
قائمة الاشكال	IX
قائمة المحتويات	X
المقدمة	**01**
الفصل الأول: مدخل للشمول المالي	**08**
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي	09
المطلب الأول: مفهوم ونشأة الشمول المالي	09
المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي وخصائصه	12
المطلب الثالث: ركائز الشمول المالي	13
المبحث الثاني: مبادئ الشمول المالي، أبعاده وأهدافه، أقسامه ومؤشرات قياسه	16
المطلب الأول: مبادئ الشمول المالي	16
المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي وأهدافه	18
المطلب الثالث: أقسام الشمول المالي ومؤشرات قياسه	23

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي، آثاره، ومعيقاته	24
المطلب الأول: متطلبات تعزيز الشمول المالي	24
المطلب الثاني: آثار الشمول المالي	25
المطلب الثالث: معوقات وتحديات الشمول المالي	27
خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: التنمية المستدامة وعلاقتها بالشمول المالي	**32**
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	34
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي	34
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة	37
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	38
المبحث الثاني: مبادئ التنمية المستدامة، خصائصها ومعيقاتها	39
المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة	39
المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة ومؤشراتها	40
المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة وتحدياتها	42
المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة	42
المطلب الأول: دور الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	43
المطلب الثاني: الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	45
المطلب الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة	46
خلاصة الفصل	**47**

الفصل الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر	**53**
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر	55
المطلب الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر	55
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	58
المطلب الأول: جهود البنك المركزي لتحقيق الشمول المالي في الجزائر	59
المطلب الثاني: فرص وآليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر	61
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر	62
المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	65
المطلب الأول: تطور مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	65
المطلب الثاني: أهمية التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي	68
المطلب الثالث: آفاق وحلول تعزيز الشمول المالي بالجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة	68
خلاصة الفصل	**71**
الخاتمة	**72**
قائمة المراجع	**75**

يعتبر الشمول المالي عنصرا أساسيا وذو أهمية كبيرة نظرا لمساهمته الكبيرة في خلق بيئة مالية أكثر تحولا وشفافية ومسؤولية، من خلال توفير الوصول المتساوي للخدمات المالية لجميع فئات المجتمع وتقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، وذلك بهدف الوصول إلى تعزيز القدرة المالية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة ومناسبة لاحتياجاتهم.

فالشمول المالي ليس فقط هدفًا بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث يحتاج إلى تكاتف الجهود بين الحكومات، والمؤسسات المالية، والشركات التقنية، والمجتمع المدني لتحقيقه بشكل كامل وشامل.

كما يرتبط الشمول المالي بالعديد من أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة، مثل القضاء على الفقر، وتعزيز الصحة الجيدة والرفاه، وتحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، يمكن تحقيق تقدم في هذه المجالات بشكل أسرع وأكثر فعالية.

أما التنمية المستدامة هي مفهوم شامل يسعى لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، وحماية البيئة لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث ظهرت فكرة التنمية المستدامة استجابةً للتحديات العالمية المتزايدة مثل التغير المناخي، الفقر، استنزاف الموارد الطبيعية، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، كما تعتمد التنمية المستدامة على مبدأ رئيسي يتمثل في تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

ومن أجل تحقيق هذه التنمية المستدامة، يقوم الشمول المالي على مجموعة من الاستراتيجيات التي تلزم المؤسسات العاملة بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، واعتبر تعميمه ونشره بين جميع الفئات يعتبر وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة، وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة وأبعادها.

❖ إشكالية الدراسة

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى تحقق الشمول المالي في الجزائر؟

2- ماهي أبرز مؤشرات تطور التنمية المستدامة في الجزائر ؟

3- هل يمكن القول أن الشمول المالي عزز على الأقل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية المرافقة لها، تم صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يزال الشمول المالي بعيدا عن تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

1- تسير وتيرة الشمول المالي في الجزائر ببطء شديد نتيجة القصور في مختلف جوانب تطبيقه.

2- يتمثل أبرز مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر في البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

3- لم يعزز الشمول المالي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر

❖ **أهمية الدراسة**

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته وأهدافه في التنمية، كما يتم التعرف على سياساته والاستراتيجيات المتبعة من خلاله من أحل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على درجة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة؛
- التعرف على مستوى تطبيق الشمول المالي؛
- فهم أهداف وأبعاد التنمية المستدامة، وسبل تعزيزها؛
- تحديد كيفية ودرجة تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة.

❖ **مبررات اختيار الموضوع**

- الميل الشخصي للبحث في مجال الشمول المالي والتنمية المستدامة؛
- تماشي موضوع البحث مع طبيعة التخصص؛
- الأهمية التي اكتسبها موضوع الشمول المالي في عصر العولمة والتطورات الحديثة.

❖ **الدراسات السابقة**

1-دراسة حنين محمد بدر عجور (2017)، بعنوان : دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة خلال العام 2016 ، حيث استخدمت الدراسة الإستبانة كأداة لجمع المعلومات ومن ثم تحليلها إحصائيا وعرض نتائج هذا التحليل واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لغرض الدراسة، كما استخدم أسلوب العينة العشوائية لحساب عدد أفراد العينة والتي تكونت من 383 عميلا لفروع البنكين البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، مع الأخذ بعين الإعتبار نسبة عملاء كل بنك بالحسبان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول مجتمعة وتحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية، وذلك من خلال وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين (الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية وتحقيق المسؤولية الإجتماعية) .

2- دراسة شادي ابراهيم حسن شحاده (2022)، بعنوان: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي مغنية، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز انعكاس الشمول المالي على التنمية المستدامة في مصر، وقد اعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي بإتباع الاسلوب القياسي، وقد تم إختبار بعض مؤشرات الشمول المالي ممثلة في فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ، صافي الائتمان، الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لبيان أثرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر اقتصادي للتنمية المستدامة،

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية طردية بين مؤشري فروع البنوك التجارية، وصافي الائتمان على التنمية المستدامة في مصر، وعلاقة عكسية سلبية بين مؤشر الادخار على التنمية المستدامة في مصر

3- **دراسة جوهري ميلود، غربي نوال (2023)، بعنوان: دور الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2005- 2020، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في الجزائر من خلال أبعادها الثلاثة البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيني لتحديد هذه العلاقة تم استعمال المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالاعتماد على بيانات مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2020.

وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف في أبعاد الشمول المالي في الجزائر سواء بعد الوصول الاستخدام أو الجودة نظرا لعدة عوامل أهمها عدم وجود بنية تحتية ملائمة وضعف ثقافة الادخار لدي الفرد الجزائري، إضافة إلى عدم مسايرة الجهاز المصرفي الجزائري للتطورات التكنولوجية المالية العالمية، وانعدام المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة وضعف ثقافة الجهاز المصرفي في مجال التنمية المستدامة

❖ مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة

- تناولت الدراسة المؤشرات الاقتصادية للشمول المالي والتنمية المستدامة بالجزائر؛
- التطرق إلى احصائيات جديدة نسبيا؛
- استخدام المنهج التحليلي في الدراسة عبر مجموعة من البيانات والاحصائيات بخصوص موضوعي الدراسة.

❖ منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق إلى التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة، التعرف على مختلف المؤشرات والاحصائيات المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة وتحليلها.

❖ حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة كما يلي:

1- الحدود المكانية: عالجت هذه الدراسة الواقع العملي للشمول المالي والتنمية المستدامة في الجزائر

2- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من جانفي 2024 إلى أوت 2024، بينما تمثلت فترة الدراسة الاحصائية في الفترة من 2008-2022.

❖ تقسيمات الدراسة

حددت الدراسة إطار متعدد الأبعاد (الشمول المالي والتنمية المستدامة)، وشملت هذه الدراسة مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة كما يلي:

– الفصل الأول: تضمن هذا الفصل الإطار النظري للشمول المالي، وذلك عن طريق التطرق إلى المفاهيم النظرية له متمثلة في ماهية الشمول المالي، مبادئ الشمول المالي، أبعاده وأهدافه، أقسامه ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى متطلبات تعزيز الشمول المالي آثاره ومعيقاته.

– الفصل الثاني: تناول هذا الفصل التنمية المستدامة وعلاقتها بالشمول المالي، وذلك انطلاقا من ماهية التنمية المستدامة، عموميات حول مبادئ التنمية المستدامة، خصائصها ومعيقاتها، بالإضافة إلى دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

– الفصل الثالث: تطرق إلى دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، بدءا من واقع الشمول المالي في الجزائر، تحديات الشمول المالي في الجزائر وفرصه، وصولا إلى دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

❖ **صعوبات الدراسة**

تمثلت صعوبات الدراسة فيما يلي:

- نقص المراجع حول الموضوع؛
- ضيق فترة الدراسة؛
- نقص المعلومات حول متغيرات الدراسة؛
- قدم الإحصائيات والمعلومات في الجانب التطبيقي.

الفصل الأول:

مدخل للشمول المالي

تمهيد

ة ا لي ا ل صد زو ل ا لما فط لته هقا يدلأيهم تكقشا لرلوو فلا ترلأةنخا يرمة يـ ة م ن ه ا إ ت ب ا ع
دان ل شـ ا مـ لو ول ص و ال لـ ا إلي لى ، املخن جـ لاه لـ ا ت و ا لـ ن ت ج ا ت ا لـ ا لـ ي ة
با هـ ت مـ ا مـ م و ا س ع م ن ق ب ل ص ن ا ع في ا لمخ قتر لـ فـ ل ر د و ل
تخع ا ط عـ لة طـ مـ يحـ ب فـ يع لأفـ د زاز مـ كـ ا تهـ ود فـ ة يـ ا لـ لـ مـ ب 19 نـ ا وحـ كـ ة ا ل ل لـ شـ ا ولـ مـ لأرو كـ ل بـ ر ا لـ ا لـ ي ، م ا
ب د أ هـ د مو لـ ن ه ئ لـ هـ ه حـ ا لـ نـ لـ ا يـ ا قـ ا لـ مـ لـ فـ لا نـ ا يـ لـ ي نـ لـ م نـ ح ط ا ولا بـ إ تـ ق يـ ط مـ و ا ل ل ا لمخ ا لـ مـ د لي م ا ت ا لـ ا لـ ي ة
ا لمج ت مـ ع ت كـ و لـ ا بـ أ فـ ق ة ل و و ق ت.

- **المبحث الأول: ماهية الشمول المالي**
- **المبحث الثاني: المبحث الثاني: مبادئ الشمول المالي، أبعاده وأهدافه، أقسامه ومؤشرات قياسه**
- **المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي أثاره ومعيقاته**

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

ا لأ و ز مظن م يخ خظ ال ل ا ه ل ذ ي ا ة او ل ا ب ل ح ش ر ف س ي ة ت م ا ل ت ط ر ق إ ل ى
م ا و س ل ي ا ت ل ا و ا ه ل ي ض ت ا ع ن ئ ب ر ط ل ف و ه ل ي ط م ل أ ح ب ز ه ل ش ي أ ه و أ ه د ا ف ه .

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الشمول المالي

ف ا ه ل م و ا م ل ي ا ب ل ح ر ا ل ي ح ل ا ل ذ ي ي ع ر ف ب ه و ا ل ذ ي ن ا ل م ن
ه أ ه م ي ت ه .

أولا: مفهوم الشمول المالي

ا ل م ا ل ي ة م ث ل ص ن د و ق ا ل ن ق د ا ل د و ل ي و ا ل ب ن ك
ي ة ا ل خ ص ا خ ط ش ق ا ف و ي ل ا ل ت ق ش ف و ت خ ف ي ض م و ا ز ن ا ت ا ل د و ل
ا ل خ د م ا ت ا ل ا ج ت م ا ع ي ة .[1]

ل ج ت م ع م ن ف ت ج . ا ت م ا ل ي . ة م ن ل ا ح ت م ي ش ل ج : ا ت ح ل س ا ب ا ت
ا ا ل ا م ت ل ن و . ف ا ي ر ف ل ع ن ت و ج ا ا ت ت ح و ا ي ل خ ل ل ا ل ل أ م ت ي ن م ، ا ل ط و ي ر ل ي ة ا ل م خ ت ل ف ة ،
. و ك و ه ي ئ . . ة ا ل ب ر ي . . د و ا ل ج م ع ي ه ا ت ل ي ة ل أ م ي ر غ ه م ك ا
ن ق ك و ن ه ل ت أ ر س ا ل ح ع ص ي . و ح م ل ا ي ع ة ل ي ح ه ق . و ل ق ا ل م س ت ه ل ك .[2]

و ي ا ع ل ر ش م **صندوق النقد الدولي** و ل ي ا ل ل ب ت ش ل ح ن ر ك ك س ل ا ا ت ل ي ت ق ي ل د ب ل أ ر ا ف ة ر ف ي ه م ذ و ي
ا ل ا و ا ض ل غ ن ل خ ر ف ض ل ق ا ل ل س و ر ص ا ل ي ل س ت م ف ل ت ا م ك ص ص ا ق ف م و ل ف ة ا م خ ا ن ل م ا ا ل ل ذ ي ل ا ا ت ج ا ت ل ط ق ة
ا ل م د ف ا و ل ع ة ت ل ح ت ل و ل ا ي ث ل ا م ت ا ت ه ل ن ا ت و ن ا ل ل ح ل م ق ي ن د م م ق ن ي ج ب ل م و ق ع د ة م ي ب ط ز ا ي ل خ ل ق د ة م ا م ت ه ل ة
س ب ت ي د ئ ز ا ة ن ظ ق ي ل م ف ي ن ي و ة ز ي م ة ن ا س ب ة .[3]

ع ر ف ت ه ك م م ا ن ظ م ة **التعاون الاقتصادي (OCDE) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)** ه ل ي ة
ا ل ر س م ي ة ا ل م ر ا ق ب ة ب ا ل و ق ت و ا ل س ع ر ا ل م ع ق و ل ي ن

---

[1] ح م د ف ه م ي ، ح م ج ل ة **الدفع الالكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي** ا ل م ص ا ر ل ي ع ة ، د م ل ه 3 ، ر 2 ، 2 0 2 2 ص 8 0 1 .

[2] ل ي ل ى ف و ز ي أ ح م د ج ع ف ر ، **السياسات المصرفية الدولية، الشمول المالي والاستدامة المصرفية 2030** ، ل أ و ل ى ، ل ا ع ر ب ي
و ا ل ت و ز ي ع 2 0 2 0 ص 3 1 6 .

[3] ب ر ا ه ي م ي آ س ي ة ، **التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري BNA** ، ا ل أ و ل ، ج ا م ع ة ب ش ا ر ، ا ل ج ز ا ئ ر ، 2 0 2 3 ص 3 2 7 .

ح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق
ة الناضجة والانفتاح الاجتماعي والاقتصادي".[1]

لتقرير المشترك **لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** (CGAP) يشير إلى
) " مجموعة من المؤشرات التي تقيس الوصول إلى الخدمات المالية وأبعاد استخدامها الرئيسية
و الاستخدام المتكرر لمختلف المنتجات المالية، وجودة هذه المنتجات التي تلبي احتياجات
وجاوبة عن المنتجات المالية، مدى وعي المستخدمين بالاختيارات المتاحة لهم وأيضا تأثير
ة مبقلدم مجيتم لو اطلخقدمة مم اقتبنيوئاعملة ا قلمنايتنة و زايلقعم لقوملةتفي نظم ينما سيقبة .[2]

ك وتمكنهم من الوصول إلى مختلف المنتجات
و بهذا لك و بهدف تفا الوصول إلى احتياجاتهم وتحقيق
رفاهية .

ثانيا: نشأة الشمول المالي

نشأت الحركة التعاونية في الهند عام 1904
كانت ضوكة الإلايقتترقاظضون فائدة باهظة لفمقرنلظلاحين حيث
ك المصرفية وما صاحبه من اقتصرتخطيغللاب ل المحظ لهم يوين نظام
بين المنيوطقتسابجضيدثوميفلهقتيوفي المالاطرد فمجة، المالي زخما
المبفيتلحطحوقليم نالقمرويا قعليدمة،الابجنخلتبيصاطلي لفروع في عام 1965
لك تم تأقمديفيم 4مخأبحطوكطارلويلتسيالهلنبدخعلاوالعام 1969 ورتم ائدة ، وقد
ع في اكجاغفرة افي المانالمانطيق يحلرتام قلا لمسايتللبنعاسل دمن الخدمات
لمصرالأسيقاسية.[3]

---

[1] براهيم عطية ، **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر** والقضاء لمس الأعلى للجامعات ، مصر، 2021، ص ص 375 - 381.

[2] لدين بن رجب ، **حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، سات اقتصادية للمنطقة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر، العدد 14، 2020، ص ص 485 - 502.

[3] أبو بكر لمعة زجلجة ، **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية**، العدد العاشر، القاهرة، مصر، 2021، ص ص 343 - 346.

لمالي (عوكالأس و ل ا لا مقرصة ا عفي ا ا لمل ا عالي) ا لم س فين 3 9 9 9 ا لسيقد وو" ث ر ف ت"
ن و ب ش (Leyshon& Thrift) ا ، ت ن ا ق ل ا ف غ ل ا ح ق ا د أ ف ا ع ل ا ب أ ن و و ك ص و ل
ي ظ ه ر ت ا ل ع د ي د م ن ا ل د ر ا س ا ت ا ل ت ع ل ق ة
ا ت ف ئ ا ل ت ص ر ا ف ل ج ي ت ة م ع و ا ف ي ل غ ي ر ل و م ص ص ر ف ي ة ، في ع ا ا ل 9 س 9 ت 9 خ 1 د م
ع ا خ ل ل و ص ا ف ت م ح ا ل ل ا ا ل ت ي ة و ص ا و ل ل ت و ا ف ل أ ر ة ر ، ا ه و ت ج د ر ا ل ا ش ا ر ة
ا س ت خ د ا م ا ل م ن ت ج ا ت و ا ل خ س د ب م ب ا ت ا ذ ا ع ل د ا ل ر ي ة ا ل ح ا ج ة
ب س ب ب ع د م ت و ف ر ه ا أ و ب س ب ب ع د م ا ل ق د ر ة
ا م ت ل ا ك ه ا .[1]

ئ ه م ب ش ك ل ق ص ر ي م ن ا ل ش م و ل ا ل م ا ل ي و ا ي ج ا د
ك ف ا ي خ ل ت ة ا ر ب ل و ل ا ت غ ا ق ص ا ء أ ن ف س ه م ع ن ا س ا ت خ د ت ا ج م ا ت
ا ل ب ل د و ا ل ي ل ا ز ب ه ل ق ش م ا و ل م ل ا ل ا ي ه ل ة ا ل ي ا ، ل ف ي ع و أ ت م ل م ث ي ل ة ب ع ذ ا ل ك ف 0 0 2 ا ل ت ز ا م
ل م إ ل ى ل ي ت م ع ن ز ي خ ز ل ا ل و ت س ت ه ف ي ل ي د و ص و ل ا س ك ل ف ئ ا ت ا ل ج ت م ع
ض ا ف ة إ ل ى ح ث م ز و د ي ا ل خ د م ا ت ا ل م ا ل ي ة ع ل ى
ر ة ب ت ك ل ف ة م ن خ ف ض ة .

ي ا م س ن ا ت ا ل ح و ك ت و ش م ر ا ل ا ي ط ع ر ا ع ت ل ا ي ل ا ت ت إ ت ع ن ل ا ل ق س ق ب ب ا م ل خ ع د م ا ل ا ل ت خ ا ل م ا ل ي ة
ع ل ا ب ت ت ك ل ر ل خ ق ل ا ل ي ة ، و ا ت ب ا ع ن ه ج ش ا م ل م ب ن ي ع ل ى
م ه ل س ت ذ ه ل ل ك ك ي ض م ا ل خ ن د م ا ل ت ش ف ا ل م ف ا ي ل ة ي ة ف ي ت س ع ي ر ا ل خ د م ا ت
ر ن ا آ ح ل ع ا ي ي ق ل ا ء ل م ح ع و ق ل ت و ج ل ق ي ل م س ة ل ج ه ش ل ك ي ل ا ف ي ة ل خ د م ا ت ا ل م ا ل ي ة .
ج ي ا ت و ط ن ي ة ل ل ش م و ل ا ل م ا ل ي ف ي ا ل ع ا ل م ع ا م
ر ا 3 س 0 ر 2 0 1 ت ي ج ي ا ت و ط ن ي ة ل ل ش م و ل ا ل م ا ل ي.[2]

[1] Douglas Randall, Jennifer Chien, **8 Key approaches to accelerate financial inclusion**, world Bank, 2017, https://www.worldbank.org/, viewed 07/09/2024, at 13.00.

[2] ل ل س ا ل ل ه ا س و ا ت ر و ا ل ا ة **الشمول المالي في فلسطين** ا ل ق د س ، ف ل س ط ي ن 6 ، 0 2 0 1 ص 5 1.

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي وخصائصه

أولا: أهمية الشمول المالي

لشمول المالي في :[1]

ا او لا تقنمط لا قة تطمط لماسد تيدلة ا موقا لا جتماعية في الدولة ؛

رفية تعوز ايلوالية و يسهم في تعزيز استقرار نظام المالي ؛

لمساهمة في بناء مجتمعاتهم ؛

دامها مع الثورة التكنولوجية .

عة كممن يحقاق لفوكارئ دمم لذنها :[2]

مدخرات الأفراد المستعدين للتعامل مع ك ، وتعزيز فرص التنافسية بين المؤسسات لي يا تمعا لمي لأصحقرنفي يحدفف نتحجقليقها الاستقرار المالي.

على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الأساسيات.

سسنايتلد تا لطلخيزهقو وا لا تقوتصطاتدي في وا لتلانقو يتصعادين ودة ، امملعمليؤدويحسينلى اخللتحلل مونتاصمنيز فعالية الية و الندقدية.

تعزيز- الشمول المالي يحقق العدجلتقماعلاية وتيابتعالي ل،فقممرا ويتؤعثزريزعلاىلرفأهاء سوق العمل المخاطر المصرفية .

---

[1] هندرين حسن بيحلسلين يرجوم ايوخا،ن **توظيف برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة دراسة تحليلية عن برامج** ة الإدا **الشركات العراقية المصرفية للمضامنةاوالمانحة،للقروض** امعة وارث الانبياء، العراق، 1 2 0، 2 ص2 3 1.

[2] لوالبيةة فوزي ، **مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النموةالاقتصادي–دراسة تحليلية–لا** ستشراف الأول ، جامعة تمنراست 3 2 0، 2 ص3 8.

ثانيا: خصائص الشمول المالي

بسيطة ، وبأقل التكاليف مثل الدفع طريق
اط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية
ذه الجهات على منظمات فيجب حمايتها و
لت يتأمين بنوك تجارية بقطاع الأوراق و مالئ تمان و مقدمي
من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ
الجديدة حيوية وفعالة بفضل الابتكارات
الرتجة تشارالرعالمستخدمين والمحمولة في
ل المالي أيضا من تمكين النساء من أسباب
ة توثيق المدخرات ،المونزتيلجدية والانفاق الأغراض الصحة
المتوسطة بهدف دفع النمو الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: ركائز الشمول المالي

ركائز اللتي ستتعة تبرم روأتكتلاسلتهل تفيتمثل في :

أولا: إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية

ع شبكة إالبنوك في إلىالمالوتقالئلحوصاولىسكانية
لمستبعدة مالياً، ويتم ذلك من خلال رسم خرائط لكل منطقة من مناطق الخدمة الفرعية التي تلبي احتياجات 1000 –
ل إلى 1000 الخدمات المصرفية كخيالمالو 5 نتوظكاستقاو أفايرلدفع
وقالخيلؤدايالتإقالميةتنخطشبأاعتكاليف عالية.
ايرلخدامكابتيحتقايفلةالميادةأ، إحيث أن توفير مخظدمات
مثل الفروع والوكلاء ايلهتركيالإلريفوء، نكتمشاغأيل
الى الحفاظ على مستوى عالي من الرسوم.[2]

---

[1] داية بشير المجضليف ، الواقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر د الأول ، جامعة زيان عاشور ، ، الجزائر 2020 ص 477.

[2] عهلبباحوشحموواد لسريدس، الشمول المالي تجارية ، المجالد 5 العدد 1 جلة دارقة ة حلوان ، مصر 2021 ص 87.

ثانيا: برنامج محو الأمية المالية Financial Literacy programme

و ع الأيمه ية ا ل ابلمعظل ي(ةا أل ت ث ق يف ا ل م ا لي) financial literacy في كلاً من د و ت ع ق ي د ا ل م خ ق ل ح ا تي ا ل م ل د ل و ط، وباستقرار التّع ن ت و ف ير ؤ س س ل ت ز يا ل د ا ة ل ي ا ق ل ع ل ر ل لأ ز ق ي ا ر د ا ة د ل ك أ ا ل ج ي ا ت ج .ة إو م ن ه ذ ا تيتأ ظ ي ظ ة ي ط ال أ ا ر ل م ا ل ي ل ي و ا ل خ ص وإ ل ع ل ى ا ل ا ن ئ ت ح ي م ي ك ل ث و ن،ن يج ب ا أ ن ا س اسمعليو فيهووو الا لمدلمواخلقيرت ا ت ا ل م ذ و ن ا ل ا س ئ ب ت ه م و ا ب ن ن ا و ء أ ت ا ر ي خ ا ئ ت ه م ا ني د م ا ت ا ل م ا ل ي ة ل م ستوى اكثر شمولاً، حيث يعتبر محو الأمية المالية مهمة مساعدة لتعزيز الشمول المالي ت ن م ي ة و ا ل ش ب ك ة ا ل د و ل ي ة ل ل ت ع ل ي م ا ل م ا لي ن خ ل ا ل ب ل م ت ج ل م ت س ت ه ل م ك ي ن أ ل ي و س ة ت و ا ل م ف ا ه ي م و ا ل م خ ا ط ر و اذ ل م ل ك ض و م ع ن ة خ م ل ا ن ل ق ب ل ا ل ج ه ا ت ا ل م ع ن ي ة.

ا ل م س ل م أ ق **محو الامية المالية** ل ي ة ، و ا ل م خ ا ط ر م ن أ ج ل ا ت خ ا ذ ت ف م ع س ا ت ل ن ق ي ر ة ب أ ش ي أ ن ا س ت خ د ا م و إ د ا ر ة ا ل أ م و ا ل . س ل س ا ت ب ف ع و ا ط ي ق ا ي ف ي ا ل ج ت ن ظ ي م ي ة أ ن ت ل ع ب د و ر ل ل ل و ي ة ق د ف ي ل ج ب ل ل ي ع ق ي ه ل ا خ أ ل ه ا ، و د ع م ل ق ت ط ع ا ل ع ي ل م ت ي ة ا ب ، و ت ط و ي ر ي ة ا ل م س ل ش و ر ك ي ا ت ، ا ل و ج ا ت خ ا ل ى ا ل م و ظ ف ي ن ا ت ا ل م ا ل ي ة .[1]

ثالثا: توفير الحسابات المصرفية الاساسية Providing Basic Banking Accounts

ج م ي ع إ ا ل م و ا ط ن ي ن ح ي ث ي ت ي ح ا ل ح س ا ب ا ل م ص ر في ا ل ا ج و ر و ا ل م ع ا ش ل ذ ت ل ك ا ل ق ت ق ا ي ع ك س و ي ة ه و ن ا ل ك أ ف ر ا د ع د د ة ا و ح س ا ب ا ت غ م ي ع ن ل ه ن ا .[2]

[1] محمود سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 88.
[2] المرجع نفسه، ص 88.

رابعا: توفير الائتمان الجزئي Micro Credit availability

يمثل المساهمة الرئيسية لمؤسسات التمويل الأصغر (CGAP*) في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تقديم القروض الصغيرة للفقراء الذين لا يستطيعون الحصول على القروض من البنوك التقليدية بسبب عدم قدرتهم على تقديم الضمانات المطلوبة، حيث تتراوح هذه القروض ما بين 50 دولار إلى 25000 دولار، وتتم عملية منح القروض بسرعة كبيرة وبإجراءات بسيطة، وتعتبر هذه القروض من أهم الآثار الاقتصادية التي تنشط مثل هذه المؤسسات، وخاصة أن القروض الصغيرة تعتبر وسيلة لزيادة الدخل وتوفير فرص العمل للأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، وتعتبر هذه الخدمات من أهم الركائز الأساسية للشمول المالي.[1]

خامسا: توفير التأمين الجزئي Micro Insurance

تعتبر مؤسسات التأمين من أهم المؤسسات التي تقدم خدمات التأمين للأفراد ذوي الدخل المنخفض، حيث تقوم بتقديم خدمات التأمين على الحياة والممتلكات، وتعتبر هذه الخدمات من أهم الخدمات التي تساعد على تحقيق الشمول المالي، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات التأمين للأفراد ذوي الدخل المنخفض والذين يعيشون تحت خط الفقر، وتعتبر هذه الخدمات من أهم الخدمات التي تساعد على تحقيق الشمول المالي، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات التأمين للأفراد ذوي الدخل المنخفض والذين يعيشون تحت خط الفقر.[2]

سادسا: برامج معاشات القطاع غير المنظم

تهدف هذه البرامج إلى ادخار الأموال للاستفادة منه عند كبر السن، وتعتبر هذه البرامج من أهم البرامج التي تساعد على تحقيق الشمول المالي، حيث تقوم هذه البرامج بتقديم خدمات التأمين على الحياة والممتلكات، وتعتبر هذه الخدمات من أهم الخدمات التي تساعد على تحقيق الشمول المالي، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات التأمين للأفراد ذوي الدخل المنخفض والذين يعيشون تحت خط الفقر، وتعتبر هذه الخدمات من أهم الخدمات التي تساعد على تحقيق الشمول المالي، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات التأمين للأفراد ذوي الدخل المنخفض والذين يعيشون تحت خط الفقر.[3]

وهي:

فهي تشخص قد يمس هم تقيم لهم لن يرأني مج حيث سيتم بطة بكبر السن والتقاعد.

---

* the Consultative Group to the Poor Assist

[1] المرجع نفسه، ص 88.
[2] المرجع نفسه، ص 89.
[3] المرجع نفسه، ص 89.

ط ة ق سا ع ح ا ص او-ال ق ا ي ا ع ة ط ف ع ا ل ع ن ا ئ ل ع ا م ل ق ي ا ا ق م أ ت ي ه ا د ي
ل ب ي ة ا ل ا ح ت ي ا ج ا ت ا ل ن ق د ي ة ل ه.
س و ل ع ل ى - ا ل م ا ل ا ل ا ل ا ز م ب ا ل ع م ل ف ي ه ذ ا ا ل س ن.

المبحث الثاني: مبادئ الشمول المالي، أبعاده وأهدافه، أقسامه ومؤشرات قياسه

، أ ب ي ع ت ا د ه و أ ه د ا ف ه ، ب ا ل إ ض ا ف ة إ ل ى أ ق س ا م ه
ا ت ق ي ا س ه .

المطلب الأول: مبادئ الشمول المالي

ش م و ل ا ل م ا ل ي ، ح ي ث ت س ت ه د ف ه ذ ه ت ا ع ل م ز ب ي ل ز د ئ ف ر ص
ي ة و ط ل خ ط و ر ف (2 ة أ، ي ض و ت ه د ف إ ل ى ه ذ ب ه ن ي ا س ل ي ب ا ل ا س د ئ ا ت ت م ك ن م ن
ا ا ل م و ج ه ت و ك ل ر ة ا ل ل ش ك ا ا م ف ل ة ل ش ل ر خ ا ل د ئ م ح ا ت ا ل ج ت م ع ب م ا ف ي ه ا
م ن ه ذ ه ت ا ت خ ل ل م خ ص ا ت ف ي و م ل ا ت ي ي ل ي :[1]

و ل ا ل م ⇦ ل ي **القيادة:** ل م س ا ع د ة ع ل ى ت ح ق ي ق ا و ل ط ف أ ق ق ر ؛
ش ج ي ع ي ⇦ ة **التلوع**ؤ ص و ل إ ل ى ا ل خ د م ا ت ا ل م ا ل ي ة ؛
و س ي م ة ⇦ ل **الابتكار/التجديد:** ي ك ف ا ر ص ا ت ا ل ن ف ا ذ إ ل ى ا ا ل خ ل ا م ل ي ت ة ،
ا ل ب ن ي ة ا ل ت ح ت ي ة ؛
ت ك و ⇦ ن **الحماية:** ا ء ا ت ا ل ح م ا ي ة ت م و ج ن ي ه ق ا ت ع ل ح ي ك و م ي ة
م ز و د ي ا ل خ د م ا ت ا ل م و ا ل ي ل ق م ا ف ل ك خ ن ا ل ل:
ف ي ة ف ي ت س ع ي ر ا ل خ د م ا ت ا ل م ا ل ي ة ؛
ت ه ل ك ي ا ل خ د م ا ت و ا ل م ن ت ج ا ت ا ل م ا ل ي ة ؛
ح ق و ق م س ت ه ل ك ي ا ل خ د م ا ت ا ل م ا ل ي ة.
ا ل ع م ⇦ ل **التمكين:** ن م ن ا ل م ح ل أ و ا م ل ح ل ي ل ا ل إ ل ا ف ه س ا ت ن ج ا ا د ل م ة ا ن ل ط ي ا ق ى ل ع و ى ا س ع ؛

[1] س ا ل ي ق ت م ر ا ل ث ل ا ع ل ا ي **التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** د ا ر ة و ا ل ا ق ت ص ا د ج ا م ع ة م ص ر ل ل ع ل و م و ا ل ت ك ن و ل و ج ي ا 0 2 0 2، ص 7 0.

سائل ⇦ **والتعاون** الحكومية، وأيضا العمل
شل الحاكمة ولوائح القاسطة لتشجيع المالية؛
ت كا ⇦ **المعرفة:** تسيير تحديد الإطلاع على احتياجات أفراد المجتمع
لوثقة بورقابية أمرا ضروريا لعملية تعداد
ة الشمول المالي؛
قة با ⇦ **التنافسية:** وا تشريعات المالية المبتكرة،
تلكو نقسات بي ية الاعتبار وتنفيذ المالية؛
ا ⇦ **الإطار العالمي** لأنه يجب على الدولية
ظر وفي سياسة محلية الخاطر بشأن مكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب وتنظم
أوضاع الشوق لتحقيق الأهداف المتوخاة للأجيال
ط على نطاق واسع.

ى وبفي شأن 2020 سات الشمول المالي الرقمي بأربع
أربع مجموعات رئيسية كالتالي:[1]

أ- ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة

وصول ⇦ **المبدأ الأول:** على نطاق واسع ونظام دفع
تنافسية المؤسسات المالية.

تياجات- **والمبدأ الثاني:** الكلفة المقبولة مع ضمان
يم لهكذا فحة دغسايتل بما الأموال وتمويل الإرهاب
لحظ الجمهور بقاله لحماية رقمية.

[1] سيف الدين، **"استراتيجيات دعم وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة استراتيجية مصرف لبنان المركزي"** مجلة التنمية والاقتصاد المعرفة، العدد الجزائر 2022 ص 68.

ب- تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

ذ إلى + لم **المبدأ الثالث** ت و ا لخ د م ا ت ا لم ا ل ي ة ا ل ر ق م ي ة
و ا س ت خ د ا م ا ت ه ا .

ب ز ي ا د ة - م **المبدأ الرابع**: يات ا ل ش م و ل ا لم ا ل ي ا ل ر ق م ي في
ت ي ج ي ا ت ا ل و ط ن ي ة.

ج- تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية

ت ن ظ م ع ة م **المبدأ الخامس** ة ل ا ف و ا ة ي ق ا ل ت ي ه ا ل و ص و ل إ لى خ د م ا ت
ا و ا ة ا لا ج ت م ا ع ي ة و ا لا ق ت ص ا د ي ة.

ك ا ر ا ل ر ة **المبدأ السادس**: ا ل ق ط ا ع ي ن ا ل ع ا م و ا لخ ا ص.

د- تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

د ر ا ت - م ن **المبدأ السابع** ل ا ل ت د خ ل ا ت ا ل ت ي ت س ت ه د ف د ع م
ة م ن ا ن ت ش ا ر ا ل ت ق ن ي ا ت.

ي ة ا -ل ب **المبدأ الثامن** ، ب م ا ي ل ب ي ا ح ت ي ا ج ا ت ا ل ش ب ا ب
ا ل ص غ ي ر ة و ا لم ت و س ط ة.

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي وأهدافه

ا ل م ا ل ي ل ي ق ا ل ي ج م و ت ع ق ح م ن ب ع د لأه ب ا ل ع د ب ق ي ا س ه ، و ذ ل ك
ف ا ل ت ي ي ق و م ع ل ي ه ا .

أولا: أبعاد الشمول المالي

ر ر ا ل ش م و ع ة ت G20 ا ل ا ش ي م أ، و ب ل ع ف ا ي ا م ا ل ي ي ل ي :

1-1 الوصول إلى الخدمات المالية

ب ع د ا ل و ص و ل ل خ إ ل ل ق م ا ر ت ق ي ة إ ل ى غ ر ا ل ج ق و ص و ل خ إ ل ل م ا ت ت و ي ف ة ر ل ت ه ا
ا ل م ؤ س س ر ا س ت ي ة.

ي س ت ل ز م ذ ل ك ت ح د ي د ا ل ع و ا ئ ق ا ل م ح ت م ل ة ا ل ت ي
ا د ة ل م ن ف ت ح ل خ ح م ا ت ا ط ر ف ي ة ا ل ح ش و ل ع ل ى ق ر ض ،

لخ ...ها لرتة ا لمصر فية ا لا لي ل فر ن و.ع ا)لخ ،، أ ل لحصو ل ع لى
ها ا لمؤسسات ا لما لية.

مات ا لما لية ا لخط نو ة اح لسوشلأ ميلى لا لي اع لأ م لاتح يلسلمنا س
ة بوا بة ا لخد مات م ا لية ا خرى ، و هذ ا هو
لا لاستم بهو في محأو ر م با در ة مجم وعة ا لب نك ا لد ولي
مو ل ا لما لي.[1]

1-2 استخدام الخدمات المالية

م ا لخلمع مم لاتء ا لملخ لمد يقم قا إبتلىو ا لسلطا ةل ية مؤ سا لسلما قتصد ا ل قط ا ع
ية ا لمصر في لا ل ا لمؤ شر ات ا ل تا ل ية:[2]

ذع يلمنى يما لأكقتولن م نن وع ا لحوسا لحبلدت ، اكلحصسر ا ف ية و د مي نع تة ظ م؛
م ن ا لحسا-بات ا لمصر ف ية ، كحسا ب ا ئ تمم نا تن ظ م؛
سي ا سة ⊢ ل تأ مين م نلكل 0 0 0 1 ل غين؛
ا ل نقد ية- ل لفرد ا لو ا حد؛
ع ا م لات ا -لد فع اعلمبر ا تف؛
لات م ا لية- محلية ا و د و لية؛
ا لتي تم تلك حسا بات مصر ف ية رسم ية؛
طة ا لتي ⊢د يها حسا بات و د ا ئع؛
طة ا لتي -لد يها قروض قا ئمة.

1-3 جودة الخدمات المالية

ا غ لم يق لع لم لهلسلهلنلوقلة لم لديلولة ل لا شلم لحوا لخ لجلد لي لحو لى أ م ا تط لما لب لتحوسين و ل
ي زا لخ إلدلما لما لش يحكقلي ث لا ل فو صو ا لخ إلدلما لمعا قلملتا لميلا ئقي مة ا ه وذضا ع إ ف ؤ شر ات

---

[1] ا د ة ، ب و سما ح ة مُحَّد ، **أثر البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2004- 2019** ت صا د ا ي لجة لد
و ل ، ج ا م عة با لجل ز ا ئ 4 ،2 0 ،2 ص 2 8.

[2] ما حو ا ل حيسة ن و م ا حو ا ص ي ف ي **أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية** م ا لإ د ا ر ي ة و ا لما لية ،
لأ ه لية ، ا لأ ر د ن 2 2 ،0 2 ص 1 8.

ير ا اسء بد اعرلجدلحوسيدهققو وقحي قيةيطاالمجيبر إلوءم اقتا رووز االةقخحلحذة ف ي ه م اج يخصد ة ا لخ اد لم م لا ا لملت قي لألة ف ة ا د.

م ن ا ل ع و ا م ل ا ل ت ي ت ؤ ث ر ع ل ى ج و د ة و ن و ع ي ة لخ م د ا م ت ا ت وجم ع ا ي ي ة ا لم ا س ل م ت س ه ت ل ه ك إ ل م خ ، و ب ا ل ك ف ا ل ا ت ا ل م ا ل ي ة ي ض ا ث ق ا ف ة ا ل م س ت ه ل ك .[1]

ل م ا ل ي ف ي ا ل ش ك ل ا ل م و ا ل ي :

الشكل رقم 1-1: أبعاد الشمول المالي

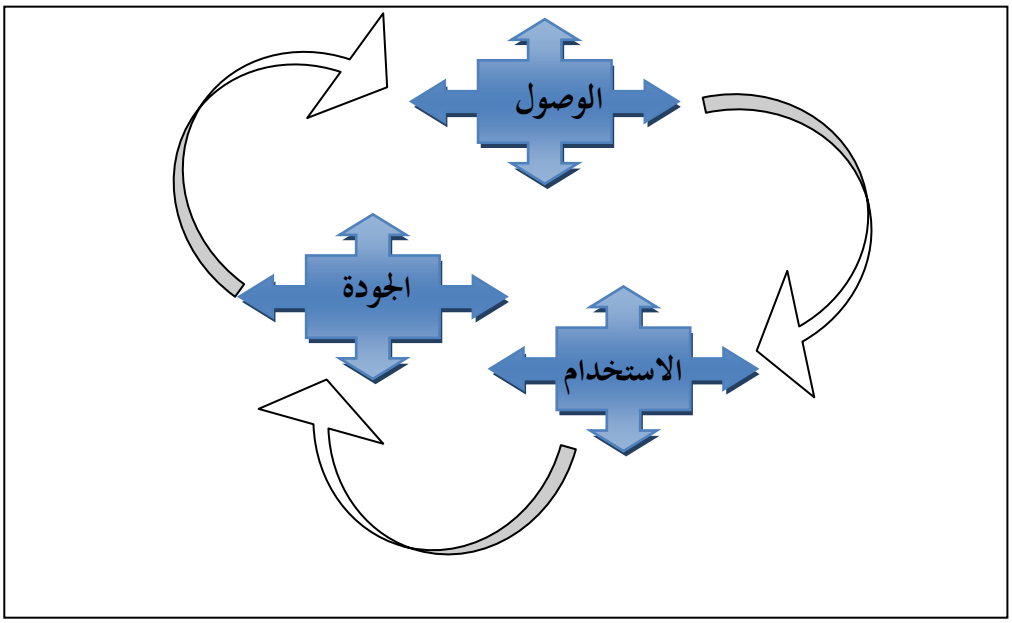

ي د ، م ا ل م ص د ر: و ج ر م ض ا ن، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-ع م ا ل ، 2019، باستخدام نموذج ARDL، ب ع ، ا ل ع د د ا لأ و ل خ (ا ص) 3 0 2 0 ص 7 13.

ثانيا: أهداف الشمول المالي

ة إ ل ي ي ه ك د ف ة ش ر ا ئ ح ا ل ج ت م ع ب أ س ع ا ر م ع ق و ل ة م ن ت ط ب ي ق ا ل ش م و ل ا ل م ا ل ي ف ي :

1-2 على مستوى الدولة

---

[1] ب و ت ب ي ن ة ، أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية ة ا لج ل ا د ل 7 ا د ، ا ل ج و ي ر ة ، ا ل ج ز ا ئ ر 2 2 0 2 ص 0 2 9 0.

ى مستوى الدولة في :[1]

ح لأالمند وتالكةتو،لعن لما بجلهالإشتيظ لأفوادتفع حصيلة الضرائب ،
و مناحكواملايتقلرابضرلبيبيتجه المواطن لللإفلعلكتتحوقنيقي
فافية والوضوح؛

نظام - التحاطهلإيسلوركلختر تقوني فيخ إيهيزيبريلاددات الاعلامفرتراضعلي ملالات
من الحاجة لتمداووتمكنلألا سفيثهوة اقتطوبفايرع فيهذلمعملات؛

لى لايلفلنا قلدنيقةلمونالوتألى الباملكوكزي؛

هم ذلكعفيم انخفاض معدل التضخم ، والحفاظ
الإقعولاضفيقيالبنوك ، وبالتاليزيادة تمويل
ودي إلى زيادة فرص العمل .

2-2 على المستوى الاجتماعي

لي إلى تحقيق الأهداف التالية :[2]

ضاء علىالفقر؛

العيتخفقياقلمستدامة؛

علىماتحتاجهمنخدماتمالية؛

يرالرسميةالتيلاتخضعللرقابةوارتفاع
عارهانسبيا .

3-2 على مستوى القطاع المصرفي

ع ملصخفيلاعلىلتلوسعتيثفيهارأجتهزةالصرافنلآشليالار
كلاقمةنقفطالتوغبات واحتياجات العملاء؛

---

[1] دل محمو، دمجة،لعةواضلا/عل/لأثُردتطبيقالشلمولالمالي لعلىلالأداء/لمكلي لبلبنوكلةو/الةتجحلريقة ، جامعة بني ويف ، مصر1، 2020ص737.

[2] رصابر هاشمجملة "أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية" الأولالتجاكلمجيةقد 3 2لتجارة ، رسعيد ، مصر2، 2020ص4414.

ة ت ع ا ل م ب ل ن ي ك ي ف ي ة ، ا ل ق ط ا ع م ص ا ر ف ي ق د ي ن ع ش ا ل ا ق ت ص ا د ،
ا د ل س ف ي ي و ل ي ة ت ه ا ل ت ي ي ك د ن ه ا و ح ل د ل ا ه س ت م ف ن ا د ة منها، أما السيولة المودعة في البنك فتمكّن
أطرافاً أخرى من الاستفادة منها واستثمارها بدلاً من بقائها دون استثمار؛

ا و ق ط ل ا ل ع م ل ا ء ع ا ل ا و ق ل م ق ن ط ي ن ا ث م ع ص ج ف ي ب أ ك ي ن ع ل ل ه م ل ا ء؛

إ ن م ا ج ذ أ ب ي ض ق ئ ت ك و ل ن ي س ا ط ل ي ن ا ط ق ا ل ن ا ئ ي ة ل ت ك و ن
ي ا ق ل ي ذ ة ل ك م ع ا ل ا ق ل ط ق ل ط ع ا ل ع ص ز ب ي د ة أ س ع ا ر ا ل أ ل س س ه و م ق ف ي م ا
ق ع ك ع ل ي ف ي ت ا ع ل ز ن ي ه ز ا ي ا ل أ د ا ل م ء ا ل ي؛

ت د خ ي ل د ا ق م ف ي ا ل ا ت ل ك ت ن ع و ا ل م و ل ا ج ت ي ا ل م ا ل ي ة .[1]

2-4 على مستوى العملاء

ا ء ة و ا -ل م ر و ن ة و ب ت ك ا ل ي ف م ع ق و ل ة؛

ة ت ع ا ل م ع ل ل -ه و م ا ب ق ل ا ل ا م ز ي م ة ا ف ي ل خ د م ا ت ا ل م ا ل ي ة؛

ي ا ر ا ت - م ا ل ي ة م ب ن ي ة ع ل ى م ع ل و ص ل ح ت ي ح ة؛

م م ل ب ش م ك ع ا ل ه و ل ى ب ح ا ي ل ا ع د م ي ل ا ق ء و م و ض و ع ي ة؛

- امتلاك الفرد حساباً بنكياً، يوفر له سجلاً بنكياً يمكنه من الحصول على تمويل بنكي في حالات الطوارئ،
ع ل ى ت م و ي ل ل غ ر ض ا ل ا س ت ث م ا ر؛

ي م خ أ ا س ط ه ر ل- ا م ل ن ت ع ط ا ق ل ل ق د ي ن ي ا ل ح س ا ب ا ل م ص ر ف ي ، و ه ذ ه
ش ك ل ة ت ؤ ر ق ا لدول النامية بشكل كبير، ولذلك فإن الكثير من الدول الأفريقية حالياً تشجع مواطنيها على
و ا د خ ا ر ه ا ف ي ا ل ب ن و ك بدلاً من ادخارها في المنازل، وفي ذلك تخفيض لنسبة جرائم الأموال
أيضاً.[2]

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص378.
[2] نفس المرجع ص379.

المطلب الثالث: أقسام الشمول المالي ومؤشرات قياسه

أولا: أقسام الشمول المالي

لمالي إلى جزئين هما :[1]

مان أي **الشمول المالي التقليدي:** لى توفير الخدمات المالية شرائح ممكنة في المجتمع .

ا كشبكة **الشمول المالي الرقمي:** ت بالدرجة الأولى والأجهزة لوجية الذكية

ثانيا: مؤشرات قياس الشمول المالي

مستوى الشمول المالي في بلد ومهامي :[2]

ت على أ- الحد **استخدام الحسابات المصرفية:** سمية ، آليات استخدام ستخدام الحساب وبدائل الحسابات الرسمية .

خار ، ب- يث **الادخار:** تكشف هذه المؤشرات استخدام ار في طار المؤسسات المالية الرسمية .

تركز على **الاقتراض:** رأس المال وقنوات الاقتراض الرسمية) استخدام قات الائتمان .

---

[1] سجال رحيمي ، أ. سمية عوين ، "التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية" مجلة المجتمع للدراسات المالية والمحاسبة ، العدد الأول 2023 ص 379.

[2] مالي نزيهة ، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية للفترة 2004-2019" أطروحة دكتوراه في العلوم المالية ، جامعة غرداية 2022 ص 153.

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي، آثاره، ومعيقاته

آ ثا ر مه ،ي ت بلم لإ ض ا ف ة إ لى م ع ي ق ا ت ه ا ل تي ت و ا ج ه
ت ط ب ي ق ه .

المطلب الأول: متطلبات تعزيز الشمول المالي

م نس قتدوي ي حا لج اتجم ع إ لىم ن ت ظ أ لج فل ر ت ذ ل ي ل ا ل ع ق ب ا ت تحا ل تي ل
دو ي ل ا ر إ ل ي ت تا ل ع ل ز ت ي ح ز ن ص ي ل ل ش و ه ا و ا ل ل س م ل ل ر ي ا ق خ ا ل ة ت ي ت س س م ب ا ل ك ف ا ء ة
ض ت م ه ا و ن م ق ت ح ا ق ر ي ق ن ت ذ ه ل ا ل ك ب ه ب ا ل د ي ج ب أ ن ي ك و ن ، ح ي ث إ ن
ا ل أ و ن ل ل ل ق غ ق س ه ب ا ي ق ل ت ز ط ي ا ل د ي ت ق س ا ع ا ل ل ف ي ش ك ه ا و ن ا ل ي ل ق ا ل ي و ن س ب ة ا ل ت ط و ر
ت و ك د ن و ا ل ل ج و ج ه ي ، ع ك ك ل م ن أ ج ل ت ب ن ى ا ل ش ه م و ا ل ل ت ا ط ي ه ن
ي س ي ة ل ل ش ه م و ا ل ل ا ل ي ل ى:[1]

ج ه د و ا ى ل ا س س و ا – ق ل خ د ج ه ا ي ل ل ن ض ه ة ر ر ف ي ا و ل ه ص ت ة ر ج ف د ي د ة ا ل و ج و د ة ح ا ل و ي ه ل ى
م ع ف ئ ا ت ا ل ج ت ه م ع .
ر ف ي ة – ت و ح د ا ق ي ق ه ا ع ل ى أ ر ض ا ل و ا ق ع .
م ا ل ك ع ج ل ل ه ل ي ص ع د ر ل ة ف ي ط ي ت ل ا ة غ ق ط ل ى ك ا ل ا ل ف ه ة ق ي ف ا ئ ج ا ا ت ت ا ل ج ت ه م ع .
ا ل ه و ت م ت ا ل ح ى ا ب ة ل ع ج ة ض و ل ا ت ئ و ه ف ج ر ع ك ى ا ل ه ل و ي ه ا ت ن ا ل ا ج ي ح و ش ه ل ا ب ا ت ه م .
ت و ف ي ر – ا ل خ ل ا ل س ه ت ا ث ت ل و ا ر ل خ ي ت ه ت ق ي ل ا ع ي و ت ه م ل خ ف ي د م ا ل أ ت ك ل ا ث س ؤ ل ل ه و ع ق ه ل د ل ت ي ع ل ى
ب ط ر ي ق ة س ل ي م ة .
ق ا ب ي ة – ا ل خ ت ل ف ة م م ا ي ق ك س ب ل ا ل خ ث ل ق ل ا ع ا ت ق د ل ه ة

د ا ل أ ش ه ه م و ل و م ت ا ط ل ل ا ل ي ا ت ف ي ه ا ي ل ي :[2]

---

[1] م ر ج ع س ا ب ق ذ ك ر ه ، ص ص 380 3.

[2] د ه ي ر ي م ة ، "دور تكنولوجيا سلاسل الكتل في تعزيز الشمول المالي مع الإشارة للمبادرة العربية للشمول المالي FIARI"، م ج ت ص ه ا د ا ل ج ق ل د ا ش و ر ، 17 ا ل ج ل ف ة ، ا ل ج ز ا ئ ر 2023، ص ص 256 2.

1-1 تطوير البنية التحتية

لك من خلال :

بما يدعم الشمول المالي ؛

المالي الخدمات في المشاركة ، فروع لأخص التمويل

تناهي الصغر ؛

الدفع و-التسوية .

2-1 التثقيف المالي

كما حأصبحت الثقافة المالية في العالم

بالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي

رلفتو لميلةلظ ملهةلوOCDE لي فأمن لايلةلالي اثINEE يتاملم من خلالها

ية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها .

3-1 مواكبة تطورات التكنولوجيا الحديثة

اد والشركات التجارويذة لكو الأجكلو مي لةاستفادة

ي التكاليف التشغيلية .

المطلب الثاني: آثار الشمول المالي

ع القطاعات في الدول ، غير أنه تواجهه

يدبيلوتو وبا الفتيشل قلفي تحقيقيق أهدافه .

الي على ثلاثة قطاعات وهم :[1]

والاقتر2+لص **الأسو والأفلاد:** قراض ، ما يعني وفرة الأموال

قبا لإفيضا افلاة نفإ لى ق المحصولهم لمأخرا ى،تأميينات ، كما

ارهم أصحاب رؤوس أموال .

والحص2-2 ل**الشركات وقطاع الأعمال:**لتمويلات اللازمة لتمويل

دعم أهداف الاستقرار والاستمرارية .

---

[1] يز ، سفلرجيع لسبق ذكره ص5 9 7.

ا ل أ ن ش ط 2-3 **الدولة:** لا ق ت ص ا د ي ة ، ت و ف ي ر و س ا ئ ل ج ل ف ع ي د ة
ا ل أ م و ا ل ل ل ا س ت ث م ا ر س و ا ء ي ش ك ل م د خ ر ا ت
ر ة و غ ي ر م ب ا ش ر ة ، ا ل ش ي ء ا ل ذ ي س ي ع م ل ع ل ى
ن ا م ج ه ا ة ل م ، ا ل ي و ت ح م ق ن ي ق خ ل ا ل ا س ت د ق م ر ج ا ر ا ل ا ف ل ئ ن ا ت ا ل ت ي ك ا ن ت
س و ق غ ي ر ا ل ر س م ي .

ل ا ل م ا ل ي آ ث ا ر م ت ت ن م و ث ع ل ة ي : [1]

ت ق و ا ● ن ي ن ا ل م ص ر ف ا ل م ر ك ز ي ي ح م ا ي ة ا ل و د ا ئ ع
ة ا ل ا ب ل ن ب و ن ل ك إ ت أ ك ل و س ن ه ا م ح م ي ة م ن ا ل م و ط ا ق ل ي ل ك ه و ي ة ا ق ر ث ا ل ت ي
ة ا ل ت ي ي س ك ن ه ا ا ل ف ق ر ا ء ؛

د ا ل ● ه و ا ت ي ر ؛

د ا ل أ ● ج و ر ؛

و م ش ر ● ع ا ت ه م ا ل ص غ ي ر ة ؛

ا ز ل ي ل ت ز ل ا غ ج ر ● ت ي ت م ق م ا ل ع د ل ي ة ل ا ن س ج ت ي ب س ة ا ل م ع ي ة ت ا ل م ي ق ب ك ر ا ا ل إ ت ق س ا م ن ن خ ا ل ا ك ي ن
ا ل ر ي ج ا ت ل ن م و ي ا ة ل ن س ل ج ا ل ا ض ● ل ا ل م ل ع ت ج ا س ي ن و ط ا ل ا ع و ج ه ا ت ا ل ا م ق ا ت ع ص ي ا د ي ،
ا ت ا ع ل ر ص ي ف ي ح ي ش ف ي ي ر ا ب ل ج و ض م و ج ح إ ل ى ا ت أ ا ل ا ث س ي ر ت ا ق ا ل ا ل ي أ ظ م ق ا ل ا و ط ن ي ن
ي ة ا ل ش ا م ل ة ل ل م ج ت م ع

ر ا ل ت ● ن م ي ة أ ب ا ع ل ا ب د ش ر و ي ه ق ي : م ث ر ا ط ث و ا ل م ا ر ي ل ف ق م ، ر ا و ل م ح ك و ب أ ر ،
ا ت ؤ و ش ى ر ا م ت م ع س ي ه ت ش ي ي ل ى أ ن ق ن ف خ ل ا ل ه ا م م ح م ل و ه ب ل ا ت ا ل ش م و ل ا ل م ا ل ي .
ر ا ة ل ا ل ا ب ي ● ج ت ق ق ا ر ل ا ث ل ه م ن ا ل ي ع ا ك ل ا ف ي ا ق ل ة ا ل ي ل ب و ل ا ت خ ل ا ق م س ي ت ق ح ق ي ر ث ا ر م ن ا ل ص ع ب
ا ل م ي ظ ل ا م ل ط ا ل ع ب ل م ي ه ت ل ي ص و ل ا ل م ل و ي ج و ع ن د ا م س ا ت ق ت ر ك ا و ر ف ئ ق ه ن ك ا ك ي ر ة
ل ا ز ج ي ت ل س م ا م ع ن ي ة و ا ق ت ص ا د ي ة م س ت ب ع د ة ل ا ل ي ً ، ا ل م ا ل ي ي ا ل س ن و ا ل أ ت خ ر ى .
ر س م ي ل ا ي ● ص ك ل ن ل ه م م ن ا ل م س ا ه م ا ل ا ق ب ف ي ش ك ل د أ و ع س .
و ل ا م س ل ر ي ع ● و ك ه ن ا ل ك ي ؤ ل ي د م إ ع ل ا ن م ا ل ا ت ل ف س ا د و ا ل س ر ق ة.

---

1 غ ل ي ي ن ا ه ل ا ن ل ا ر ز ق ط ي ع ق ل ي و ا ، لأ "الشمول المالي ت ا د و ل ة ق ط ر أ غ و ل ا ج ل" ، ل ا م ل ي ع ق ا م ل ي ة ل ج ل ل ل ت س و ي ق ا ل إ س ل ا م ي ،
ب ر ي ط ا ن ي ا 2017 ص 3.

ط و يترواه فلنمع منخ تملجلاة للتيتهوة يخ يبة شكل تكون فيهأ لكلالاحرئتمية ا جات
رفقا لبمعالمة لافيتهدني لدكوا أة سعار ارلخسودوامملما عت اا ملاهتغيرة.
اعدتمالتقلأ جعجولمن لوكطلوورمبأيقوقة إلهلو يبند فولغيلإ نهوا للمة لا للاسيلة طتد اا لأ لس رة .
ك لمتلافوالهتفلووصهحرتفلمليخدعة ا لمحتمكنخلالاقلة وقتلويفلميرة وخاصة لللفقراء
و اغتنام الفرص المدرة للمدخل
ة ا لمكنفه اءالالافلقفيتربططلهدنلخوولاذرلوقويلهلي ولكلأوبهو يلي لل د ا لمحدود بمقدمي
ت الحكومية و الشركات.
ل لل لفقير ا لجارلمعلوالمملالتية.

المطلب الثالث: معوقات وتحديات الشمول المالي

أولا: معوقات الشمول المالي

ا لشمول فيالمالي يلي :

1-1 معوقات العرض

ة من لى خلالق يقة قلأ يكم بر خلو بمحا تهم مما كنا لمخستبلية فلة ، تحقوفي قهها

لهذا الهدف تعمل على جذب العملاء الأكثر ثراء (أصحاب الدخول المرتفعة ذوى الملاءة المالية) لأنهم يحققون لهم أرباحاً
ولة ، المو تعدلنية لأنهم يحققون لهم أرباح متدنية.
هسوسزاماليتمع ضالمخاغلركيابقير افي لرهمريتجةعلأ تلمك المؤسسالمتنافيطق
تو الصفحوابلهم ،ا لالمالجتلمسلتهليطلاقهذوهالخدمات المالية في
جوء للمصادر غير الرسمية.

مؤسسات و إلمالية الرسمية سيواجهالهطلهعئلهقتق
نتجولوتتلمويتسلسلسافيلتيةمعلتملكطلمابلمتبسايتلطلقبقمقنذلوديخل
وخطفضقأودولهلمايلأمتةمظشقلةتكيإلهجفرةاء ات السدد ..،ا.لخ)

ت ه و ام ل ا ا ل ل ي ع ة ل ا ا ج ئ ج ت ع ه ل ل ا ت ع ي ه ي ا ت غ ي ب ع ن س ا ا ح ط ت ق خ ل ي أ و
ن ي ا ظ ه ص غ ي ر أ ض ح ل ا ب ض ع ف ا ل م ش ا ر ل ع ا ئ د، لأ ف ل ل د ه ي ن خ ا ي ك ي ق م ي ش ا ر ي ع
ت ت و س ط ة ث ل ي ا ه ي ا ق ي ك ب ي ر .[1]

2-1 معوقات الطلب

ا ل خ د م ا ت ا ل خ د ل ه ل ا ل ت ي ة ا ل م ر ا ل م س ج ي ت ع ق ه ل ا ل ك ط ي ي ا س ل ا ب م ق ل خ ه ه ة) ا ف ق ط
ط ا ت ب ي ع ا ل ا ل خ ي ة) م ا ت ا ل م ا ل ي ة و و ظ ا ئ ف ا ل م ؤ س س ا ت
د ت ع ا ل م ا ل ل ي ة ق ف ض ل ا ً ب ا ل ب ع د ا ل م ك ا ن ي و ع د م و ج و د و س ي ل ة
ل ل و ص و ل ي ي ر، و ا ق ل ي س م ي ة ل ا ع ت ق ا د ه م ب و ج و د ا ل ع د ي د
ي ث ا ل ت ك ا ل ي ف ا ل أ ا و ث ل ق ر و ة ا ح ة.

ن ج ا ن ب ا ل ط ل ب ا ل م س ت ه ل ك – هناك فئة من السكان غير نشطين اقتصادياً، وليس
ا ج ة ، في و ح ل ي ل ت م خ ن و ا ل ه ل ل د ي ب ه ش ك ن ل ش ق ا ك ط ط ا ل ه ل ي ب ا ل ا ق ت ط ه ل ا أ ن ي ق د ي أ ي ن ه م
ل ق ر و ض ا ل ن ق د ي ة ، أ و أ خ ذ ه ا ب ش ك ل غ ي ر س م ي ق ر ض ي
ا ل ا س ت خ د ا م و ت و ف ر م و ا ر د م ح د و د ة في ح ا ل ة

حدوث أي مشكلة سواء عجز أو مشكلة اقتصادية تتعلق بالمشروع، وطبقاً لتقارير ودراسات البنك الدولي فإن الوصول
ل م ن ا ل ح ل ر ل ج ة ق ر ل ه أ و أ ث ع د ف ي ا ل ر ج و ع إ ل ي ه ، و ح ي ث ن أ
ا ل ك ت ر و ن ي ة ر ق م ي ة لأ ن ض ت ك ي ل ل ف ة ب ا ت ل ه أ ل ن ل ل س ل م ب ؤ ة س ل س ل ة ع ا م ل
ت ل ك ل ل ن ف ق ة ق د ي ش ر ك ا ت ب ه ا ل م ا ر ن ل ا ر ف ت ق ق ب ل ط ة و ت خ ز ي ن.[2]

ع و ق ا ت أ خ ر ى ي م ك ن ح ص ر ه ا ف ي :[3]

ل ف و ا ئ د – ا ل ت ي س ت ع و د ع ل ى ا ل م و ا ط ن و ا ل د و ل ة
ح ا ل ة ت ط ب ي ق ه ؛

---

[1] م ح ر و س ، "**الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة لدراسة تحليلية لواقع الدول العربية**" ، ا ل ا ق ت ص ا د ي ة ، ا ل ا ل ن ع و ل ف ي ة ع 5 م ص ر 0 2 0 ، ص ص 3 2 1 2.

[2] م ح ر و س ، **مرجع سبق ذكره** ص ص 4 2 1 2.

[3] ز ي ه ة ، "**كلاخي لطيفة، استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 تجارب دولية ناجحة الفيليبين، الهند أنموذجا**" ، ا ل م ي ر ة / ا ل ق س ا ر ا ل أ ر ج ة ع ، / ا ل ك ا ر ا ء ل ل ع ا ل م ا ل ك ا ر ، ا ل ج ز ا ئ ر 3 ، 0 2 3 ، ص ص 7 2.

...ثيقة افاقة التي المترلتيبة عليها جهل باطضين المالخدمات فية والمالية؛

...امل مع- المؤسسات المالية الرسمية؛

...اجزين ر-تفاعين أمام الفقراء للحصول على ...مان البديل المقدم من القطاع المالي غير ...اب المحلات التجارية والمرابين؛

...د من خوطرلا النفاذ للتمويل والتي يتمثل ...والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

... إعطاء دفع للشمول المالي؛

...نا هيئي ابط لصاغلرتة خاصة في الدول العربية.

ثانيا: تحديات الشمول المالي

... انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في ...كزال وئعيطلمية هلكهحلا ولمعهوة الدخل والاعتبارات ...أو الأمور التنظيمية كالوثائق المطلوبة ...الاقتصادي العربي اولجوحد عدلم 2012 إلى التحديات ...لمالية ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي[1]:

...دة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن ...زلالحبي الي كثير منها يفتقر لوجود المقومات ...جرهصد انلظنمفا كاذف ئلة لة تالملاوسيتليعلا م الائتماني والرناهك ...مان حقوق الدائنين؛

...فاع نسب الركز الائتماني سواء على صعيد ...فراد أو الشركات؛

---

[1] ...سيني، محمد رتيعة، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة 2011–2017"، ...، الجزائر، ص 36.

ر في ❖لدول العربية حيث تسجل كمنظمات
لأيصةغروباسلوتاءلي مين قبل البنك المركزي أو من
ساط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته
المختلفة من اخلالولد ائسع تقأطوابالا قتراض؛

الادخ❖ار التعاقدي وصناديق الاستثمار،
وصكوك بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على
ولفراحقيلباقتصيراةلتلمأوجيلميةمتوسطة وطويلة
رادوالأل شركات.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن للشمول المالي أهمية ودور كبير في تطوير الاقتصاد، نظراً لما
ا لأ ص ف و ل ا د إ ول ت ي ه ف اي ر، ه لخا ل د م ي ؤ ت د ي إ ل ى ت ح ق ي ق ع د ا ل ة
ا ت ب ي ن ط ب ق ا ت ا لمج ت م ع.

فالشمول المالي يمثل محوراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. من خلال توفير
ن ا لم تحاسلين ي ة م س س ت ي م وكى ن م تم عك ي ن ش ت ا ه لأ م و ت ح ق ي ق ا لا س ت ق ر ا ر
ا لا ق ت ص ا د ي.

تتطلب مواجهة التحديات التي تعيق الشمول المالي جهوداً متضافرة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك
ة ،ا س وت ر ا ا لت ي ك ج ن ي وا ل ك و ج ش و ي ا ذ ام ل لك ة و ق ه ع ل ي ظ ة ،ت ق ي م ك م ن م ل م و س
س ت ق ب ل أ ك ث ر ا س ت د ا م ة و ع د ا ل ة.

الفصل الثاني:

التنمية المستدامة وعلاقتها بالشمول المالي

تمهيد

تجسد التنمية المستدامة أرقى ما توصل إليه الفكر الاقتصادي الحديث حيث تمثل فلسفة قامت على أنقاض نماذج التنمية التقليدية، فمنذ أن وجد الإنسان على كوكب الأرض وهو يسعى لتحقيق التنمية من أجل إشباع حاجياته الفيزيولوجية وتغيير حياته إلى الأحسن وهذا عن طريق استخدامه لمختلف الموارد الطبيعية من البيئة التي تمثل المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، ولكن مع النمو الديمغرافي الذي شهده العالم وارتفاع الطلب على الغذاء والماء والهياكل الصحية والتعليمية والسكن انعكس ذلك بشكل سلبي على البيئة من خلال الغازات السامة المنبعثة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون و النفايات الصناعية والمنزلية التي أدت إلى تلوث الماء والهواء وظهور الاحتباس الحراري وتأثر الصحة البشرية والحيوانية والنباتية، ومن أجل ذلك تم التحول إلى مفهوم التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم من أجل إيجاد التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هدفها تخفيف الضغط على النظام البيئي و يتجسد ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في ريودي جانيرو البرازيلية.

وعلى الرغم من أن التنمية المستدامة مشروع عالمي، يعتمد على تضافر كل جهود الدول، تحت شعار أرض واحدة ومستقبل واحد، إلا أن الإسقاط الواقعي ونقل فلسفة التنمية المستدامة من التنظير إلى الجانب العملي يتميز بالمرونة الشديدة ذلك أنها نمط تنموي ينطلق من الإمكانات المتاحة لتحقيق رغبات الأفراد.

وعليه سيتناول هذا الفصل التنمية المستدامة وعلاقتها بالشمول المالي من خلال ما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة**
- **المبحث الثاني: عموميات حول مبادئ التنمية المستدامة، خصائصها ومعيقاتها**
- **المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة**

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

يتناول هذا المبحث ماهية التنمية المستدامة عبر التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي وأهدافها، إضافة إلى أبعادها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وتطورها التاريخي

مرت التنمية المستدامة بمجموعة من التطورات التاريخية، نظير المشاكل التي تواجه البيئة، مما أدى إلى تعدد التعاريف الخاصة بها.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدا العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تحدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد على التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Future Common ونشر أول مرة عام 1987 وقد عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".[1]

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتالند"، والذي صدر سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء الترويج آنذاك غرو هارلميرونالند.[2]

تعتبر التنمية المستدامة بمثابة النموذج التنموي الذي بني على أنقاض نماذج التنمية التقليدية التي خلفت إرثا بيئيا هشا مسّ بالرفاه الإنساني وأصبح يهدد مشروع النهوض الاقتصادي، لا سيما في الدول النامية والفقيرة والتي تقف على حد المواجهة أمام التحديات المطروحة خلال العصر الراهن، إزاء إرساء نموذج التنمية المستدامة مثل تحدي التغير المناخي وانعدام الأمن البشري (الأمن الغذائي – الأمن الاقتصادي– الأمن البيئي– والأمن المائي – الأمن الثقافي، والأمن

[1] عثمان محمّد غنيم، ماجدة احمد أبوزنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 41.

[2] بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير المركز**، الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص 10.

السياسي)، وتحدي تمويل التنمية المستدامة والانتقال نحو رسم السياسات الاقتصادية التي تستجيب لضوابط الاستدامة، وهو ما خلق نوعا من الالتفاف العالمي والتكافل بين المجتمع الدولي تحت شعار ارض واحدة ومستقبل واحد وبالتالي تعد التنمية المستدامة مشروع عالمي وفكر قائم بحد ذاته يهدف إلى تنمية المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا، مع مراعاة الاعتبار البيئي في عملية التنمية في ظل الحكم الراشد والعادل وجب السعي نحو إرساء أبعادها وتمويل خطط التنمية المستدامة بالوسائل المتاحة.[1]

كما تعرف بأنها عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

وتعرف كذلك بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي، والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.[2]

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تحددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة فانه يجب الترشيد في استخدامها إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد.

ثانيا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

لقد مر مفهوم التنمية بعدة تطورات ففي الأربعينيات كان ينظر إليها من الجانب الاقتصادي، أي التركيز على النمو الاقتصادي ولكن مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بدأ مفهومها يأخذ منحى أخر، فقد بدأت تهتم بالقضايا الاجتماعية كالفقر، البطالة واللامساواة في توزيع الدخل وظهر هذا جليا في نموذج " سيرز الشهير " الذي يعرف التنمية من خلال مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، كما تجسدت في نموذج " توادرو" الذي تحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات و حرية الاختيار.

فمن خلال هذه المرحلة بدأ مفهوم التنمية المستدامة ينتقل من البعد الاقتصادي وهو التركيز على حجم النمو الاقتصادي، الذي ينعكس خلال زيادة الناتج المحلي للدولة، إلى البعد الاجتماعي من خلال محاولة تقليل نسبة الفقراء

[1] كاميلية سابغي، **دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة مع طرح مقاربة للتمويل الأصغر في الجزائر**، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 23.

[2] نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، مصر، 2000، ص 220.

والقضاء على البطالة وكذلك محاولة التوزيع العادل للثروة وهو ما التحدث عن التنمية الاجتماعية.

فمن خلال هذه المرحلة بدأ مفهوم التنمية المستدامة ينتقل من البعد الاقتصادي وهو التركيز على حجم النمو الاقتصادي، الذي ينعكس خلال زيادة الناتج المحلي للدولة، إلى البعد الاجتماعي من خلال محاولة تقليل نسبة الفقراء والقضاء على البطالة وكذلك محاولة التوزيع العادل للثروة وهو ما التحدث عن التنمية الاجتماعية.

ومع بداية السبعينات وبانعقاد مؤتمر "ستوكهولم" في السويد سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، كان بمثابة الضوء الأحمر لجلب الاهتمام العالمي نحو البيئة لأنه ناقش لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم وقد صدرت عنه وثيقة دولية هي environment Rapport or the united nation conberm of the Human وقد تضمنت هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، وكذلك تضمنت توصيات تدعو كافة الدول والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية.

فخلال فترة السبعينيات ظل مفهوم التنمية المستدامة يتداول خلال المؤتمرات والندوات التي كانت تحاول صياغة مفهوم واضح للتنمية المستدامة، وفي عام 1983 اجتمعت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيسة الوزراء الترويجية السابقة " غروهالم " وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة المخاوف المتزايدة من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية، والآثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد أربع سنوات نشرت المجموعة تقرير لمعالجة هذه القضايا بعنوان " مستقبلنا المشترك " قدم التقرير تحليلا دقيقا لحالة البيئة فضلا عن نشر تعريف دقيق للتنمية المستدامة.

وهكذا بقيت المؤتمرات والندوات تعقد طيلة فترة التسعينات والثمانينات ولعل أهمها مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية " قمة الأرض " 1992 بحيث يعتبر هذا المؤتمر عملا مهما في تاريخ القانون البيئي مؤكدا الشخصية العالمية الحماية البيئة وتكاملها مع التنمية.

وفي 2002 انعقد مؤتمرين دوليين حول التنمية المستدامة الأول في مونتيري بالمكسيك ، الذي كان يعمل على تشجيع فكرة التنمية المستدامة، والثاني في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا الذي تم التأكيد فيه على دعم الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمصادقة على خطة عمل لدعم هذا المنتوج الجديد في مختلف دول العالم في الألفية الثالثة.[1]

[1] حبيب آسية، حنيش أحمد، **مساهمة الاقتصاد الدائري في تحقيق الأبعاد الاستراتيجية للتنمية المستدامة دراسة حالة**، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2021، ص 489.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة جملة من الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، إلا أن هذه الأهداف تختلف باختلاف وجهات نظر الهيئات الدولية التي تضعها وذلك كما يلي:[1]

أولا: حسب اللجنة العالمية للتنمية والبيئة

أقرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة هي:

- ❖ تحقيق الفعالية الاقتصادية بهدف تحقيق الرفاهية؛
- ❖ الاهتمام بالجوانب الاجتماعية لتكريس التضامن والشراكة بين أفراد المجتمع؛
- ❖ الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، عبر العمل على التجسيد الفعلي لهذا الهدف.

ثانيا: حسب إعلان ريو دي جانيرو

ركز إعلان ريو على جملة الأهداف التالية للتنمية المستدامة:

- ❖ تحقيق الكفاءة الاقتصادية مع تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- ❖ الاستخدام المستدام للموارد وحماية النظم البيئية؛
- ❖ تحقيق العدالة الاجتماعية

ثالثا: الأهداف الإنمائية للألفية

في سنة 2000 تبنت الأمم المتحدة ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، وتحوي ثمانية أهداف، وقد جعلت الأمم المتحدة سنة 2015 كأفق زمني أقصى لتحقيق هذه الأهداف، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- ❖ القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- ❖ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- ❖ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة؛
- ❖ تخفيض نسبة وفيات الأطفال؛
- ❖ تحسين صحة الأمهات؛
- ❖ مكافحة فيروس ومرض نقص المناعة البشرية (الإيدز) ، والملاريا، والأمراض الأخرى؛
- ❖ ضمان استمرارية الموارد البيئية؛

[1] لوي نبيلة، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2012، ص 15.

❖ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، كما يمكن اعتبار هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة، حيث تتكون كل منظومة فرعية من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى كما يلي:[1]

أولا: المنظومة الاقتصادية (البعد الاقتصادي)

وتشمل هذه المنظومة:

❖ النمو الاقتصادي المستدام: ويعني ضمان معدل نمو اقتصادي دائم ناتج عن نمو قطاعات الإنتاج العيني؛

❖ كفاءة رأس المال : وتعني استثمار رأس المال بشكل صحيح، وبما يؤدي إلى رفع إنتاجيته؛

❖ إشباع الحاجات الأساسية: ويأتي في مقدمتها كل من المأكل والمشرب والملبس والمسكن؛

❖ العدالة الاقتصادية: وتعني إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بطريقة تشبع إشباعا كافيا حاجات جميع الأفراد وتوفر توزيعا منصفا للدخل والثروة.

ثانيا: المنظومة الاجتماعية والمؤسساتية (البعد الاجتماعي والمؤسساتي)

وتتضمن:

❖ المساواة في التوزيع وتعني ضمان حصول جميع الأفراد على كل الخدمات الاجتماعية المتاحة دون تمييز فيما بينهم؛

❖ الحراك الاجتماعي: وهو انتقال الأفراد من مستويات اجتماعية واقتصادية معينة إلى مستويات جديدة، وهذا نتيجة التغير في وظائف ودخول الأفراد؛

❖ المشاركة الشعبية: وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع كل حسب اختصاصه، في تخطيط واتخاذ القرارات وتنفيذها وتقييمها؛

❖ التنوع الثقافي: ويشمل تعدد الأنماط الثقافية للمجتمعات، وتعدد هوياتها، وهو بذلك يمثل تراثا مشتركا للإنسانية ينبغي الحفاظ عليه لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية؛

❖ استدامة المؤسسات (العمل المؤسساتي): عبر إرساء قواعد الحكم الراشد والمساءلة والشفافية في عمل جميع المؤسسات خاصة ذات الطابع الإداري والسياسي.

[1] عثمان محمد العليم، ماجدة أبو زنطة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ثالثا: المنظومة البيئية (البعد البيئي)

وتشتمل هذه المنظومة على:[1]

- ❖ النظم الإيكولوجية: يمثل النظام الإيكولوجي إطارا شاملا ينظر إلى البيئة والمجتمع كوحدة واحدة، إذ البشر أعضاء فاعلون فيه ومكملون له مثل النبات والحيوان، وليسوا متحكمين فيه؛
- ❖ الطاقة وتشمل المصادر التقليدية والحد من استنزافها، والمصادر البديلة ودرجة استغلالها؛
- ❖ التنوع البيولوجي: ويقصد به التعدد في أنواع الكائنات الحية وعددها والتباين بين هذه الأنواع، وبين أفراد النوع الواحد، ويقدم التنوع البيولوجي خدمات كبيرة للنظام الإيكولوجي، ذات الأهمية البالغة لصحة الإنسان؛
- ❖ الإنتاجية البيولوجية: وتعبر عن درجة نمو الكتلة البيولوجية المشكلة للنظام البيئي بعد طرح ما يفقده هذا النظام هذه الكتلة بفعل استغلاله من طرف الكائنات الحية؛
- ❖ القدرة على التكيف: وتعني العملية الديناميكية المستمرة، التي تبني تفاعل الفرد مع بيئته ليكون معها على أعلى درجة من التوافق والتكيف.

المبحث الثاني: مبادئ التنمية المستدامة، خصائصها ومعيقاتها

يتناول هذا المبحث عموميات حول التنمية المستدامة تتمثل في مبادئها وخصائصها بالإضافة إلى معيقاتها

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة

عبر مختلف المراحل التي مرت بها التنمية المستدامة منذ نشأتها كتصور، وإلى أن أصبحت تأخذ شكل سياسات وبرامج تتجسد من خلالها، بدأت تتبلور عقيدة تنموية شاملة ومستدامة تقوم على مجلة من المبادئ يتمثل أهمها فيما يلي[2]:

أولا: المبدأ الأخلاقي: ويقوم على ضرورة احترام حياة الإنسان من طرف جميع الأفراد، فكما يحترم افر عليه أن يحترم حياة الآخرين ويقدسها، وكما يسعى لتحسين ظروف حياته المادية والمعنوية والروحية، لابد أن يضطلع بنفس الدور اتجاه حياة الآخرين؛

ثانيا: مبدأ إدماج وحماية البيئة: ويرتكز على إدماج البيئة وأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة، وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا صيانة لقاعدة الموارد الطبيعية وحق الأجيال المستقبلية في بيئة نظيفة ولائقة؛

[1] عثمان محمد العليم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] لؤي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ثالثا: مبدأ الملوث يدفع: ويعني هذا المبدأ إلزام الملوث بدفع تكلفة الوقاية أو التخفيض من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن الأنشطة التي يمارسها فليس من العدل أن لا يتحمل كل فرد مسؤولية أفعاله، خاصة إذا كانت لها آثار سلبية تمتد عير الأجيال؛

رابعا: مبدأ حماية التنوع الحيوي والأنظمة البيئية: وذلك لأن التنوع الحيوي والأنظمة البيئية يقدمان خدمات لا يمكن تقديرها، ولابد من حمايتهما لضمان استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية منها، سواء كانت هذه الحماية بالوقاية، أو بمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن نشاطات الأفراد؛

خمسا: مبدأ حماية الإرث الثقافي والحضاري للمجتمعات: هذا الإرث يتكون من الممتلكات والأماكن والمناظر الطبيعية والعادات والتقاليد ...الخ، وهو يعكس خصوصية المجتمعات؛

سادسا: مبدأ الفعالية الاقتصادية: لابد أن يتمتع الأداء الاقتصادي بالكفاءة العالية، والتي تشجع على الابتكار وتحقق الازدهار الاقتصادي، والتطور الاجتماعي، وتضمن حماية البيئة وهي الأسس الرئيسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة؛

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة ومؤشراتها

أولا: خصائص التنمية المستدامة

يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة كالتالي:[1]

- هي تنمية شاملة أو متكاملة؛
- هي تنمية مستمرة؛
- هي تنمية عادلة.؛
- هي تنمية متوازنة؛
- هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة؛
- التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال؛
- هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها؛
- هي التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي؛
- الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص.

وهناك من حدد خصائص التنمية المستدامة كالتالي[2]:

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها– أبعادها– مؤشراتها**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص 85.
[2] المرجع نفسه، ص 86.

- ❖ تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية، بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛
- ❖ تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- ❖ لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها؛
- ❖ تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب، إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع، خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع؛
- ❖ تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم و تنظيمهم هو عليها الأولى؛
- ❖ تعتبر البعد الزمني بعدا أساسياً حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة مؤشرات تمكّن على أساسها من قياس مدى تقدمها أو تخلفها و من أهمها نذكر:[1]

- ❖ **الاستدامة:** وتعني الاستخدام الأمثل للقدرات المتاحة بما يمكن من توفير مختلف مطالب واحتياجات الجيل الحالي دون إلحاق الضرر بحقوق الأجيال اللاحقة؛
- ❖ **الأمان الشخصي:** ويعني تحديدا ضمان مختلف حقوق المواطن من صحة جيدة وغذاء سليم ومسكن محترم وإقامة آمنة بعيدا عن أي نوع من أنواع التهديد؛
- ❖ **التعاون:** وتعني بناء شبكة عالقات اجتماعية متماسكة لإشباع الذات الفردية والجماعية، والتعاون هو العنوان الأبرز والسبيل لتحقيق ذلك؛
- ❖ **العدالة التوزيعية:** وتعني المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وكذا الفرص المتاحة بما يبني قاعدة متينة من العدالة بين الجميع؛

[1] بتة الطيب، **التنمية المستدامة: الأبعاد والمؤشرات**، مجلة السياسة العالمية، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2024، ص 500.

❖ **التمكين:** يقصد به منح مساحة أكبر من فرص المبادرة أمام الأفراد لاختبار قدراتهم لتمكينهم من المشاركة في مختلف الأنشطة المجتمعية والسياسية والنقابية.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة وتحدياتها

من بين معوقات التنمية المستدامة هناك ثلاث أنواع منها تستحق الذكر أكثر من غيرها:[1]

أولا: آليات السوق لا تعمل بالشكل المطلوب

حيث يتجلى ذلك من خلال ما يلي:

❖ السلع العامة مثل الماء والهواء والتنوع الحيوي لا يتم تقييمها بالشكل العادل والحقيقي؛

❖ الأنظمة المالية والجبائية تشجع في كثير من الأحيان على الممارسات غير المستدامة؛

❖ المستهلكون لا يدفعون عادة ثمن الأثر البيئي الناجم عن عملية الاستهلاك؛

❖ مبدأ الملوث الدافع لا يتم تطبيقه بصورة فعلية وصارمة.

إن هذا الأمر يتطلب تطوير سياسات تشجيع الابتكارات والتحولات التي تؤدي إلى إعادة توجيه التطور التكنولوجي والأنماط الاستهلاكية بما يخدم التنمية المستدامة.

ثانيا: رهانات التنمية المستدامة طويلة الأجل

بينما القرارات التي يتم اتخاذها والسياسات التي يتم تنفيذها تكون لفترات قصيرة الأجل، فالبرامج التنفيذية مثلا ترتبط دائما بفترات بقاء الحكومات في السلطة.

ثالثا: كل فرد يفكر في مجاله الضيق وليس في إطار واسع أو شامل

حيث أن هذا الفرد لا يقوم في معظم الأحيان بأخذ معايير الاستدامة بعين الاعتبار خلال عملية اتخاذ القرار.

[1] صادق هدى، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص 30.

المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

يلعب الشمول المالي دورا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أهدافها، وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث عبر التطرق إلى دور الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

أولا: دور الشمول المالي في تحقيق الأبعاد الاجتماعية

يؤثر الشمول المالي تأثيرا ايجابيا على الجانب الاجتماعي للمجتمع من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل خاصة الشباب والمرأة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يمكن الشمول المالي من وصول المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها في القطاع المالي الرسمي، وتقديم الخدمات المالية المناسبة

يساهم الشمول المالي في القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الأمن الغذائي، فطبقا لتقرير البنك الوطني هناك 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.90 دولار في اليوم فضلا على فرصهم في الحصول على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمة ، مما يصعب عليهم تسيير حياتهم الاقتصادية ، ووفقا أيضا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO2015) هناك حوالي 795 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي، وهؤلاء الأشخاص معظمهم يعيش في المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية، مما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة مثل الائتمان والتأمين على محاصيلهم الزراعية.

كما يساهم الشمول المال في تحسين مستوى الصحة والتعليم في المجتمع وذلك من خلال خدمة الادخار حيث يساعد الأفراد في ادخار أموالهم لتساعدهم في تسيير وإدارة نفقاتهم الصحية سواء المخطط لها وغير المخطط لها ،كما أن خدمة التأمين الصحي تساعد على استقرار وعدم القلق أو الخوف من المستقبل، أما عن التعليم فإن عملية الادخار تساعد الأفراد على تسيير وإدارة نفقاته على التعليم من خلال فتح حسابات مصرفية والحصول على قروض قصيرة الأجل التي مكنت الأسر من دفع نفقات التعليم.[1]

ثانيا: دور الشمول المالي في تحقيق الأبعاد البيئية

- يساهم الشمول المالي في نشر الوعي البيني من خلال المساهمة في إعطاء الأولوية في تمويل المشاريع الاقتصادية التي تدمج الاعتبارات البيئية في نشاطاته الاقتصادية؛

[1] جوهري ميلود، غربي نوال، **دور الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2005– 2020)**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2023، ص 270.

- ❖ كما يساهم الشمول المالي في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة صديقة البيئة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية وهذه المشاريع عادة تكون في المناطق النائية الصحراوية ووصول الخدمات المالية لتلك المناطق يشجع على التوسع في هذه المشاريع؛
- ❖ مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في الحملات التوعوية والملصقات الخاصة بحماية البيئة فإن الشمول المالي يعمل على وصول تلك الحملات إلى نقاط عديدة من المجتمعات.[1]

ثالثا: دور الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية

إن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية لتوفير لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية وكذلك الدخول والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية، وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلامة الاستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، كذلك الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تنتج إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية وشركات التأمين المنظمات غير الحكومية، مؤسسات التنمية المجتمعية مؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات التمويل التأجيري وغيرها. ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة العمليات والقطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.

إن تطورات التكنولوجيا طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكومبيوتر وأجهزة الصرف الآلي، وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكبر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين عن فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار، وتعريفهم بالمخاطر المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار، وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية والعمل على الحد من البطالة والفقر، ولذا من المهم أن يبدأ التثقيف المالي في المراحل

[1] جوهري ميلود، غربي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 172.

الأولى من التعليم كي يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار والتثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازيا ومكملا رئيسيا لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.[1]

المطلب الثاني: الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يهدف الشمول المالي إلى المساهمة في زيادة الوعي ومتطلباته في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج كما يأتي ذلك في إطار الحرص الذي توليه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع في الدول العربية، كما أن الشمول المالي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:[2]

- ❖ إن إستراتيجية الشمول المالي لها دور في تحقيق عمليات التنمية المستدامة بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في فهم الفئات الاجتماعية للقطاع المصرفي ستساعد في تحقيق الشمول المالي الذي لديه القدرة على تحسين حياة الناس بطريقة مستدامة؛
- ❖ تعزيز فرص الوصول واستخدام الخدمات المالية التي تقدمها المصارف التجارية مما يقلل من التفاوت بين الفئات الاجتماعية ويحقق نوع من المساواة الاقتصادية والاجتماعية مما يمكن الفئات الصغيرة من المساهمة في النشاط الاقتصادي للبلد كما أن الشمول المالي يساهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها وذلك لتوفير سبل الحصول على الخدمات المالية من خلال الشمول المالي سيمكن الأفراد من الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال؛
- ❖ مبادرة البنك الدولي المسماة 2020 في بلوغ سبل الشمول المالي للعالم انطلقت المبادرة المذكورة للبنك الدولي من جزئية جوهرية مفادها أن الحساب المصرفي للمعاملات ولأكثر الشرائح المجتمعة ضعفاه نقطة ارتكاز التي تمكن صناع السياسات والأجهزة الرقابية في العالم من بلوغ غاياتهم التمويلية في تحقيق التنمية المستدامة، مدركين في الوقت نفسه أن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة قد استندت في ركنها السابع على تأكيد أهمية إشاعة وتبني هدف الشمول المالي للدول من بين تلك الأهداف الإنمائية الكبيرة؛
- ❖ يجب إيصال كافة الخدمات المالية إلى جميع المناطق الموجودة في البلد بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا في تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

---

[1] سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2016، ص 17.

[2] قاسي يسمينة، مزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية–**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2022، ص 603.

المطلب الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

تتجلى العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يجلبها الإدماج المالي للأفراد والشركات والحكومة في السعي لتحقيق الاستدامة، يمكن أيضا إدراك الترابط بين الإدماج المالي والتنمية المستدامة عند تنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة والتي تعتبر ضرورية للتنمية المستدامة، غالبا ما توفر هذه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القنوات التي يصل من خلالها مقدمو الخدمات المالية إلى البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك ويخدمون عملاء البنوك، بالنظر إلى هذه العلاقة المتبادلة، فإن المناقشات حول الصلة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة مهمة ويجب تشجيعها بين الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات.

ويحتل الشمول المالي مكانة بارزة كعامل تمكين لأهداف تنموية في أهداف التنمية المستدامة، حيث يظهر كعامل رئيسي في ثمانية من الأهداف السبعة عشر، وهي تشمل:

- **الهدف الأول**: بشأن القضاء على الفقر؛
- **الهدف الثاني**: بشأن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- **الهدف الثالث**: بشأن الاستفادة من الصحة والرفاه؛
- **الهدف الخامس**: بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة؛
- **الهدف الثامن**: بشأن تعزيز النمو الاقتصادي والوظائف؛
- **الهدف التاسع**: بشأن دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية؛
- **والهدف العاشر**: بشأن الحد من عدم المساواة.

بالإضافة إلى ذلك، في الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز وسائل التنفيذ، هناك دور ضمني لزيادة الشمول المالي من خلال زيادة حشد المدخرات للاستثمار والاستهلاك الذي يمكن أن يحفز النمو.

توجد أفكار أو وجهات نظر حول من يستفيد من نتائج الشمول المالي، تجادل بعض الدراسات بأن الفقراء هم المستفيدون النهائيون من الشمول المالي، بينما يعتقد البعض الآخر أن المرأة هي المستفيدة من نتائج الشمول المالي بينما يعتقد البعض أن الاقتصاد والنظام المالي هما المستفيدان من الشمول المالي، بصرف النظر عن النساء والفقراء، هناك مستفيدون محتملون آخرون من الشمول المالي تم تجاهلهم في الأدبيات مثل الشباب وكبار السن والمرضى والمعاقين والأفراد الذين سبق طردهم من القطاع المالي بسبب ارتكاب جرائم جنائية.[1]

[1] عبد القادر دبوش، نورة بيري، **دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – دراسة قياسية للفترة 2011– 2021–**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 164.

خلاصة

تعتبر التنمية المستدامة الطريق الأساسي نحو بناء مستقبل أفضل وأكثر استقرارًا للأجيال الحالية والمقبلة، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

تسعى التنمية المستدامة إلى معالجة التحديات العالمية مثل الفقر، عدم المساواة، وتغير المناخ، ويتطلب تحقيق هذه الرؤية تعاونًا عالميًا وجهودًا متواصلة من الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة تكمن في دوره الحيوي في دعم البعد الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير الوصول العادل إلى الخدمات المالية، حيث يمكن للأفراد والشركات الصغيرة تحقيق الاستقرار المالي، الادخار، والاستثمار في المستقبل، كما أنه يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر، تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة، مما يدعم تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فإنه يعتبر أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين الأفراد اقتصاديًا واجتماعيًا، ودعم النمو المستدام والشامل.

الفصل الثالث:

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

تمهيد

بعد التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية لموضوعي الشمول المالي والتنمية المستدامة، سيتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك عبر معرفة دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، عبر التطرق إلى مجموعة من المؤشرات والمعايير للشمول المالي والتنمية المستدامة بالجزائر، ودراسة واقعهما، إضافة إلى التحديات التي تواجههما، وصولا إلى معرفة الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

وعليه سيتم التطرف من خلال هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثاني: تحديات الشمول المالي في الجزائر وفرصه

المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

يتناول هذا المبحث واقع الشمول المالي في الجزائر، وذلك عبر تناول تطور الشمول المالي في الجزائر، مؤشراته، و

المطلب الأول: تطور الشمول المالي في الجزائر

لا تزال الجزائر تسجل أدنى مستويات الشمول المالي، وتعاني ضعفا كبيرا في معدلاته، وفيما يلي يمكن توضيح تطور الشمول المالي في الجزائر بناء على بعض المؤشرات.

أولا: تطور الشمول المالي في الجزائر من جانب الطلب

1-1 مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر

يقيس هذا المؤشر السبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال الفترة (2011-2017)

جدول رقم 3-1: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين الفترة (2011-2017)

	المجموع			الاناث			الذكور		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	%33.3	50.5%	42.5%	20.4%	40.3%	29.3%	46.1%	60.9%	40.3%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: The little book on financial inclusion world bank groupe

https://www.worldbank.org/en/home/، اطلع بتاريخ 2024/09/06 على الساعة 23.00.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا من 33.3 سنة 2011 إلى 50.5 سنة 2014 ، وسرعان ما تراجع عام 2017 إلى 42,4%، والسبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ زيادة نسبة ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور على نسبتهم من الإناث في الجزائر خلال سنة 2017، حيث بلغت 40% من إجمالي الذكور مقابل 29,3% من إجمالي الإناث البالغين (15 سنة فما فوق)، أي أن هناك فجوة واسعة بين الذكور والإناث مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الائتمان من المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية.

1-2 مؤشر الاقتراض للبالغين فوق 15 سنة اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية

يعد مؤشر القروض ذا أهمية لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، ويمثل الجدول التالي مدى اقتراض الافراد البالغين (15) سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية وضعف الثقافة المالية:

الجدول رقم 03-02: نسبة الأفراد فوق 15 سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية للسنوات 2011-2014-2017

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	01%	02%	05%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على The little book on financial inclusion world bank groupe https://www.worldbank.org/en/home/، اطلع بتاريخ 2024/09/06 على الساعة 23.10.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاقتراض للبالغين (أكبر من 15 سنة) الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث لم تتعدى عتبة 05% في سنة 2017، إلا أن هناك ارتفاع طفيف حيث كانت 01% سنة 2011 لترتفع إلى 02% سنة 2014 لتصل إلى 05 سنة 2017، وهذا راجع إلى نقص تبني استراتيجية الشمول المالي في الجزائر، ووضع شروط تجعل الزبون يرفض الحصول على القرض بناء على الفوائد المرتفعة للقروض ومعتقدات المستفيد ومبادئه الدينية.

1-3 مؤشر الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين

يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار من المؤسسات المالية الرسمية، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر

الجدول رقم 03-03: الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين للسنوات 2011-2014-2017

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	%4	14.0%	11%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على The little book on financial inclusion world bank groupe https://www.worldbank.org/en/home/، اطلع بتاريخ 2024/09/06 على الساعة 23.36.

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة الادخار من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) في الجزائر عرفت تذبذب في النسب، حيث كانت 4% سنة 2011 لترتفع إلى 14 سنة

2014 ، وتعود الى الانخفاض سنة 2017 لتبلغ 11%% وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف الشمول المالي في الجزائر وخفض ثقة العملاء بالبنك وغياب تطبيق القوانين بالمساواة على جميع الأفراد.

ثانيا: تطور الشمول المالي في الجزائر من جانب العرض

2-1 مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ

يقيس هذا المؤشر مدى انتار الفروع البنكية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات من 2011-2019

الجدول 03-04: مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على The little book on financial inclusion world bank groupe https://www.worldbank.org/en/home/، اطلع بتاريخ 2024/09/07 على الساعة 00.03

نلاحظ من خلال الجدول ان انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات الدراسة، ويمكن تفسير هذا بهناك زيادة في عدد الفروع البنكية لكن يقابلها زيادة في عدد البالغين والمستفيدين من الحسابات ولهذا نجد عدد الفروع ثابت كما يوجد ايضا ضعف في انتشار الخدمات في القطاع المصرفي، أي ان البنوك لازالت تعتمد على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

2-2 مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر

يقيس مدى استخدام ماكينات الصراف الآلي في الجزائر

الجدول رقم 03-05: مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	%6.10	%7.50	%9.34	%9.54	%9.64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على The little book on financial inclusion world bank groupe https://www.worldbank.org/en/home/، اطلع بتاريخ 2024/09/07 على الساعة 00.26

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدل انتشار الصراف الآلي ضعيفة في الجزائر بالرغم من التحسن الملحوظ خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفع من 6,10% سنة 2011 إلى 9,64% سنة 2019 حقيقة لا

يعكس الواقع المعاش لأن من اسباب عدم انتشار استعمال الصراف الآلي هو عدم توفر السيولة في كل الأوقات وبالكميات الكافية ويوضح أيضا غياب مفهوم الشمول المالي داخل المنظومة البنكية.

2-3 مؤشر المقترضون من البنوك لكل 100 ألف بالغ

يقيس هذا المؤشر نسبة المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم 03-06: المقترضون من البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	%44.25	%39.19	%40.64	%45.18	%50.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على The little book on financial inclusion world bank groupe https://www.worldbank.org/en/home/، اطلع بتاريخ 2024/09/07 على الساعة 01.34

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين ان نسبة المقترضون من البنوك التجارية خلال السنوات من 2015-2019 تعاني من تذبذب، حيث نلاحظ في سنة 2015 كانت 44,25% لتنخفض إلى 39,19 سنة 2016، لتعود إلى ارتفاع خلال السنوات 2017-2018-2019 لتبلغ (40,64%، 45,18%، 50,33%) ومن أهم أسباب توجه الأفراد إلى القروض البنكية في الجزائر يمكن تحديدها في نقطتين رئيسيتين الأولى متمثلة في حصول الشباب على القروض من وكالات الدعم لإقامة مشاريع جديدة أو توسعتها والنقطة الثانية الاقتراض من أجل الحصول على السكنات بصيغها المختلفة .

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

تتمثل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر فيما يلي:

أولا: مؤشر الحسابات المالية والمصرفية

يتمثل مؤشر الحسابات المالية والمصرفية في التطرق إلى نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية والمصرفية إلى إجمالي السكان البالغين، وكذلك نسبة الأفراد الذين لديهم النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الأنترنت والهاتف المحمول إلى إجمالي السكان البالغين.

ثانيا: مؤشر الاقتراض غير الرسمي

يدل هذا المؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية وكذا نسبة الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة.

وهذا ما يمثله الجدول الآتي:

وفيما يلي مؤشرات الشمول المالي بالجزائر خلال سنة 2020.

الجدول رقم 03-07: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2020

المؤسسات المالية الرسمية	الاقتراض غير الرسمي الخاص	العائلة أو الأصدقاء
%2.2	%1.3	%11.5

المصدر: قاسمي ياسمينة، مزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص 606.

المبحث الثاني: تحديات الشمول المالي في الجزائر وفرصه

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تحديات الشمول المالي في الجزائر وفرصه، وذلك عبر معرفة جهود البنك المركزي لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، فرص وآليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، والتحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الأول: جهود البنك المركزي لتحقيق الشمول المالي في الجزائر

تبذل حكومة الجزائر بالتعاون مع البنك المركزي الجزائري جهودا كبيرة لتعزيز الشمول المالي على نطاق واسع، وتتمثل جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر فيما يلي:[1]

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير الإجراءات المصرفية بكافة أشكالها، وتقليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك باستخدام التكنولوجيات الحديثة؛
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية؛

[1] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz، اطلع بتاريخ 2024/08/24، على الساعة 01.56.

- يعمل البنك على تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، من خلال إعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية؛
- تحديث البنية التحتية للاتصالات، بالإضافة إلى إقرار أطر تنظيمية تحقق الإدماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي؛
- التركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول الى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل؛
- يتم تطبيق الاشتمال المالي بعد دراسة الفجوات المحيطة بجانبي العرض والطلب على الخدمات المالية، ذلك حجر الأساس الذي يتم على إثره وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي، والنجاح في تغطية أكثر ما يمكن من الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية المستهدفة؛
- تعمل البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي، خصوصا البنوك، لنشر الثقافة المالية، مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها "ATM"، مع زيادة عدد الصرافات الآلية أو ماكينات لمختلف فئات المجتمع مع تطوير نظم الدفع والتسوية مستخدمة في ذلك الاتصالات، لتقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول، ويتطلب ذلك تقديم بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات؛
- فتح نافذة التمويل الإسلامي المؤرخة في 15 مارس 2020 ، والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني، وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة وهذا استجابة لمطالب العديد من المتعاملين
- مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي استعمال الصراف الآلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية) وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك الى الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنلوجية الحديثة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: فرص وآليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

لتحقيق الشمول المالي وجب على الجزائر القيام بـ: [1]

أولا: تعزيز تنوع المؤسسات المالية

- لدى القطاعات المالية الشاملة العديد من المؤسسات المالية التي تتجاوز البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر والتعاونيات الائتمانية؛
- تطبيق هذه المؤسسات نماذج أعمال مختلفة وتعمل في مناطق جغرافية متنوعة، لخدمة فئات متميزة من العملاء؛
- من الضروري وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول هذه المؤسسات المتنوعة، لضمان الوصول إلى العملاء الذين لا تخدمهم البنوك التجارية بشكل كامل؛
- يجب وضع سياسات تشجع على توفير بيئة تنافسية وفرص متكافئة بين جميع مقدمي الخدمات المالية.

ثنيا: تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة

- هناك حاجة إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح للسماح بوجود التكنولوجيات الجديدة والمؤسسات المبتكرة؛
- يستفيد مقدمو الخدمات المبتكرة في العديد من البلدان من التكنولوجيا وشبكات العملاء الموجودة ومن البنية التحتية والبيانات الكبيرة، من أجل خفض تكاليف المعاملات، وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء من ذوي الدخل المنخفض.

ثالثا: التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة

الاعتماد على الفروع الرئيسية للمصارف عقبة أمام الشمول المالي، ويمكن التغلب على ذلك من خلال السماح باستخدام قنوات توصيل منخفضة التكلفة مثل متاجر البيع بالتجزئة، ويمكن بذلك زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.

رابعا: الاستثمار في الإشراف واستخدام التكنولوجيا لتحسين الموارد المحدودة

من الصعب إدماج أي قطاع مالي لا يخضع للإشراف، لذلك يجب الاستثمار واستخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية الرقابة والإشراف.

خامسا: مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال

وفق المؤشر "جلوبال فيندكس الذي يصدره البنك الدولي فهناك أكثر من 300 مليون بالغ في العالم يرون أن كثرة الأوراق والوثائق المطلوبة تمثل عقبة أمام فتح حساب، ومن أجل التغلب على هذه العقبة يجب وجود نظام قائم على

[1] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz، اطلع بتاريخ 2024/08/26، على الساعة 21.30.

مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، وسهولة التعرف على الهوية من خلال استخدام الهوية الرقمية وتقنيات القياسات الحيوية فتبسيط الوثائق المطلوبة لفتح حساب، وتقديم استثناءات للبعض من ذوي الدخل المنخفض أو للمعاملات ذات القيمة الصغيرة والمخاطر المنخفضة، يمكن أن تسمح بإدماج المستحقين في النظام المالي وإخراج المحتالين.

سادسا: تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة ومنخفضة التكلفة

على واضعي السياسات إنشاء أطر تنظيمية تشجع تطوير المنتجات المالية المناسبة مثلا للحسابات المصرفية الأساسية والتأمين متناهي الصغر، والتي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض.

سابعا: تعزيز البنية التحتية المالية

يعتبر تضارب المعلومات وعدم وجود ضمانات من بين التحديات التي تواجه الشمول المالي. ويمكن التغلب على ذلك من خلال التوسع في نظم إعداد التقارير الائتمانية وسجلات الضمان، وتحسين كفاءة وسهولة الوصول إلى نظم مدفوعات التجزئة.

ثامنا: حماية المستهلكين

من الضروري حماية المستهلكين من التعرض للضرر من مقدمي الخدمات المالية، وأن يتم التعامل معهم بشكل عادل، مع تزويدهم بمعلومات واضحة تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

ولتعزيز الشمول المالي وجب على الجزائر أن تقوم ب:

- العمل على توسيع وتنويع الخدمات المالية بما يناسب جميع شرائح المجتمع بما فيهم فئة ذوي الدخل المنخفض وفئة النساء بما يتوافق أيضا مع الوازع الديني؛
- ابتكار تطبيقات على الهواتف المحمولة تمكن الأفراد من التحكم وإدارة معاملاتهم البنكية، من خلال مراقبة حجم الإنفاق وحجم مداخيلهم؛

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر

إن الخطوات التي قامت بها الجزائر في مجال الشمول المالي هي خطوات أقل ما يقال عنها بالخطوات الضعيفة، لأنها حتى الآن لم تقطف ثمارها، ومن أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر :

أولا: ضعف البنية المالية التحتية

نقصد بها ضعف المكونات الأساسية لها، التي تتمثل فيما يلي:[1]

[1] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz، اطلع بتاريخ 2024/08/27، على الساعة 00.30.

أ- عدم ملائمة البيئة التشريعية، والتي تتركز في النقاط التالية:

ب- إن البيئة التشريعية التي تنظم نشاط المصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، فنجد في الدول يتم وضع القوانين مسبقا أي قبل حدوث ما أعدت لأجله؛

ج- عدم وجود قوانين تأطر الصيرفة الإسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ أكثر من 10 سنوات؛

د- التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الإلكترونية، لإنجاح التجارة الإلكترونية؛

هـ- إصدار قوانين بدون وجود مذكرات عمل او تعليمات تشرح كيفيات تطبيقها، مما يؤدي الى تضارب على مستوى مختلف المصارف، بسبب كثرة التأويلات والفهم الضيق للقوانين.

و- ضعف الشبكة المصرفية: في سنة 2014 جاء قانون المالية بمهام جديدة لبنك الجزائر المتمثلة في تحديد ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على تطويره خاصة بعد الانتشار المصرفي على المستوى الوطني، وهو ما سمح بفتح وكالات بنكية جديدة، ومنح الاعتمادات لفتح بنوك خاصة ومكاتب تمثيل، ليتعزز القطاع المصرفي الجزائري مع نهاية 2016 ب 20 وكالة جديدة، حيث ارتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1557 وكالة في 2015 إلى 1577 وكالة في 2016، اما في 2017 فقد تعززت الشبكة المصرفية باعتماد 27 وكالة جديدة، ليصبح العدد الإجمالي للمؤسسات البنكية والمالية 1604 وكالة. لكن هذا النمو المتزايد في عدد المصارف لا يعني بالضرورة تحسن مستوى التغطية المصرفية.

ز- وسائل الدفع وأنظمة التسوية: توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية لسحب (CBR) لزبائنها، والبطاقات البين بنكية (CIB)، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن بالإضافة الى أنواع أخرى من البطاقات الالكترونية إلا أن مجالات استخدامها في الجزائر ضيقة.

ح- قواعد البيانات: إن مكاتب الاستعلام الائتماني لا تؤدي دورها اللازم، بالإضافة الى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات.

ط- العنصر البشري: ضعف مهارات أعوان الرقابة بالمقارنة مع الموظفين في المصارف، مما أدى الى تفشي عمليات الاختلاس، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي أفقد الثقة بين البنك والزبون.

ي- آليات معالجة القروض: يشتكي الافراد والمؤسسات من ثقل إجراءات طلب القروض خاصة ما يتعلق بفترة دراسة ملفات القروض، ووجود شروط تعجيزية فيما يخص القروض الاستثمارية، بالإضافة الى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات التي قد تصل لضعف المبلغ المقترض، ما أدى الى عزوف الشباب عنها.

ثانيا: ضعف الحماية المالية لزبون

إن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية، يسمح بتعويض الزبون في حالة افلاس البنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبيا ولا تحفز على الادخار، وفي إطار سياسة الشمول المالي وبعث الثقة من جديد في علاقة البنك والزبون تم رفع هذه القيمة لا كنها تبقى غير كافية، خاصة في ضل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات الفائدة على ودائع الادخار[1].

ثالثا: الخدمات التقليدية

انعدام المنافسة بسبب هيمنة القطاع العمومي، حيث تقدم جميع المصارف نفس المنتجات، وتطبق نفس معدلات الفائدة، ما عدى حالات خاصة تنفرد بها المصارف الخاصة.

رابعا: نقص الثقافة المالية

يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الافراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع ارصدتهم النقدية في المصارف، واعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي الى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي الظاهرة المتجددة في الاقتصاد الجزائري.[2]

[1] موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz، اطلع بتاريخ 2024/08/27، على الساعة 02.05.

[2] نفس المرجع.

المبحث الثالث: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يتناول هذا المبحث دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر من خلال دراسة تطور مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، ومعرفة علاقتها بالشمول المالي وسبل تفعيل هذا الدور والعلاقة أكثر.

المطلب الأول: تطور مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

شهدت التنمية المستدامة في الجزائر اهتمام السلطات الجزائرية من خلال القوانين والمراسيم التي صدرت، والتي تعمل على تحقيق أبعادها الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، والرفع من مؤشراتها لمواكبة التطور الحاصل في العالم في هذا المجال.

أولا: تطور مؤشرات البعد الاقتصادي

تم الاعتماد على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي كمؤشرات للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، وذلك وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم 03-01: تطور مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2005-2020

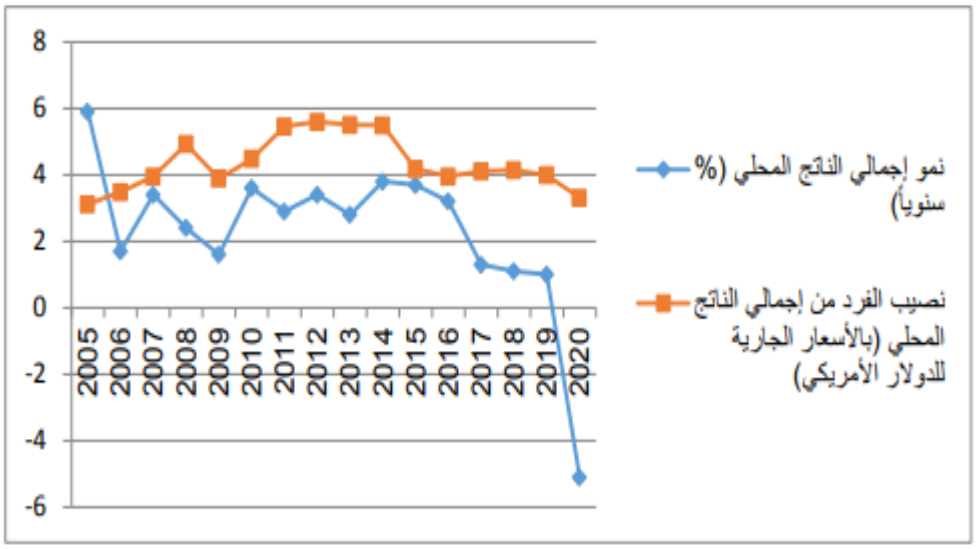

من خلال منحنى معدل النمو نلاحظ تذبذبا في نسبة النمو الاقتصادي، حيث بلغ في بداية فترة الدراسة 5.9% لينخفض إلى 1.7% في سنة 2006 وهذا راجع إلى انخفاض الجباية البترولية ليعاود الارتفاع سنة 2007 ليصل إلى 3.4%، ثم شهد انخفاض سنة 2008 ليصل إلى نسبة 1.6% % نظرا للازمة المالية العالمية حيث انخفاض الطلب النفط وبالتالي انخفاض في أسعارها، أما الفترة الممتدة بين 2009 و 2016 فقد سجل تذبذب في معدل النمو حيث

تراوحت نسبته بين 2.8% و3.6% ، ثم شهد انخفاض شديد في نهاية فترة الدراسة ليسجل نسبة – 5.1 % سنة 2020 وهذا راجع الى جائحة كرونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي ككل بما فيها الجزائر.

أما مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فقد شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة وذلك راجع للتذبذب في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر حيث هذا الأخير يتأثر بأسعار النفط، والذي شهد هو الآخر ارتفاع وانخفاض حسب الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم خلال تلك الفترة.

ثانيا: تطور مؤشرات البعد الاجتماعي

تتمثل مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في معدل البطالة والعمر المتوقع عند الولادة، وفيما يلي تطور هذا المؤشر خلال الفترة 2005-2020.

الشكل 03-02: تطور مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

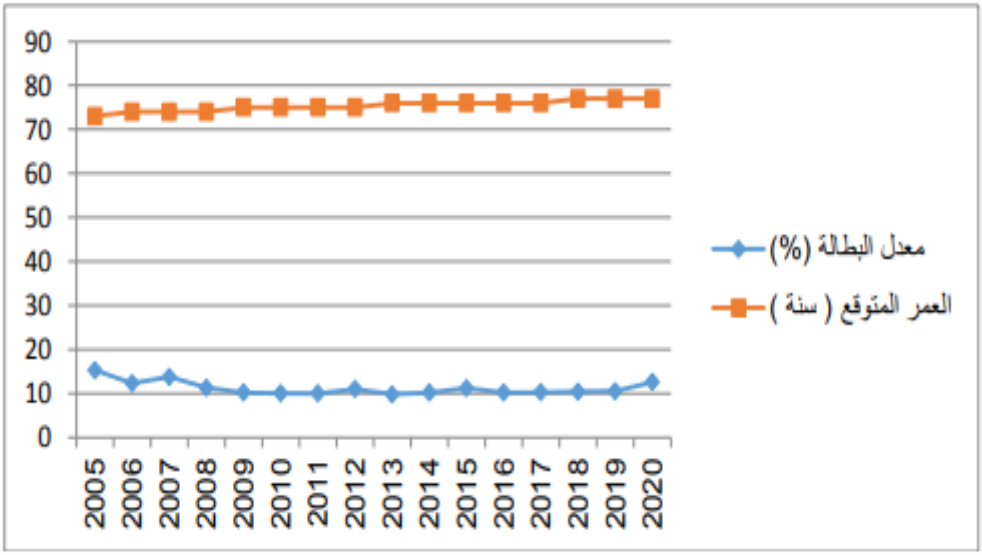

من خلال المنحنى نلاحظ شبه ثبات في مؤشر معدل البطالة حيث سجل في سنة 2005 معدل 15 % وانخفض سنة 2006 إلى معدل 12% ،ثم شهد ثبات طيلة السنوات الأخرى بين معدل 10و12 % ويعتبر معدل مرتفع مقارنة بمعدلات البطالة التي تشهدها معظم البلدان التي تعيش نفس المستوى مع الجزائر ، ويرجع ذلك إلى فشل سياسات التشغيل التي انتهجتها السلطات الجزائرية في القضاء على البطالة خلال عشرين سنة الماضية . أما عن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة عرف تطور خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ في سنة 2005 عمر 73 سنة الى وصل عمر 77 سنة في 2020 ، ويرجع ذلك الى التحسن في مستويات المعيشة لدى الفرد الجزائري إضافة تطور مستويات الرعاية الصحية ،نظر لتحسن الأوضاع المالية والاقتصادية للجزائر أثناء فترة الدراسة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات.

ثالثا: تطورات المؤشرات البيئية

نعبر على هذا المؤشر بانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ومساحات الغابات من إجمالي مساحة الأرض والشكل الموالي يوضح لنا تطور تلك المؤشرات خلال فترة الدراسة

الشكل رقم 03-03 : تطور المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

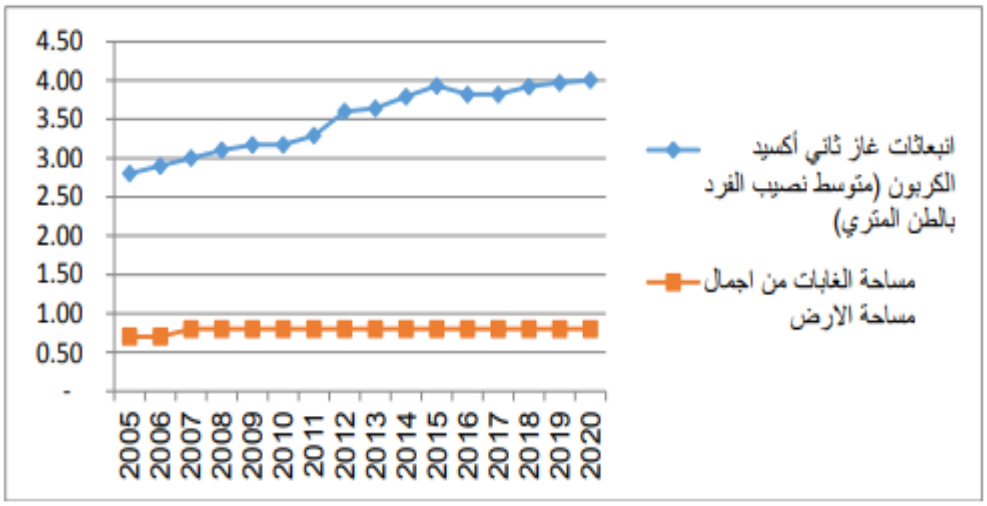

نلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع في مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى الزيادة في النشاط الصناعي بالإضافة الى الزيادة في حضيرة المركبات بالرغم من سن الدولة عدة قوانين أهمها القانون 03/10 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي تضمن العقوبات الجزائية على المتسببين في أشكال التلوث البيئي من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

أما عن مؤشر مساحة الغابات قد عرف ثباتا حلال فترة الدراسة وهذا راجع لغياب ثقافة التشجير، إضافة الى زحف الاسمنت على حساب الأراضي الزراعية.

المطلب الثاني: أهمية التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي

وتتمثل فيما يلي:[1]

- ظهور خدمات مبتكرة وسرعة في نقل المعلومات؛
- المساهمة في تنظيم الإدارة عمليات القطاع المالية وتسهيل استخدامها؛
- يساهم التحول الرقمي في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية مثل: وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، وكذا مساعد رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات السداد الرقمي وسهولة
- الوصول إلى خطوط الائتمان؛
- القضاء على الفقر؛
- سهولة وسرعة ومرونة تطبيق خدمات جديد؛
- رفع مستويات الشفافية والحكومة مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء والإنفاق؛
- زيادة الانتاجية وتحسين المنتجات مما يحقق استمرارية الأعمال والخدمات.

المطلب الثالث: آفاق وحلول تعزيز الشمول المالي بالجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

من أهم الركائز الاساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ما يلي:[2]

أولا: دعم البنية التحتية: وتعد أهم المقومات الرئيسية لإرساء بيئة لتحقيق الشمول المالي، حيث يشترط احترام الولايات لتحقيق النمو الاقتصادي، ونتطرق إلى مكونات البيئة التحتية المالية فيما يلي:

1- توفير بيئة تشريعية ملائمة: وذلك من خلال:

- التقليل من المبالغ في تطبيق الإجراءات؛
- التوقف عن اشتراط أي وثيقة ثبوتية في حالات الايداع، حتي يتم إدماج أكبر قدر ممكن من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي؛
- إصدار تعليمات ومذكرات عمل جديدة دعم الشمول المالي تشريح آليات وخطوات إنجاحه، وتنظيم الأولوية مع الصرامة في التنفيذ؛
- تكثيف الرقابة للتأكيد من سلامة سير العملية؛

[1] خراثرة سامية، **التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والانسانية، المجلد 02، العدد 58، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2021، ص 109.

[2] رحال نسرين، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 32.

ثانيا: زيادة معدل الكثافة المصرفية

وذلك من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مختلف المصارف والمؤسسات المالية الناشطة مع التركيز على إنشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعني بالتمويل المتناهي الصغر، الإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء المصارف وذلك يهدف الوصول الى مستوي معدل الكثافة المصرفية الدولية.

ثالثا: تحديث وسائل الدفع وانظمة التسوية

والمقصود بها تحسين أداء الجهاز المصرفي، لامتصاص حجم السيولة المتداولة خارج القنوات المصرفية الرسمية، وهذا من خلال:

- تعميم الموزعات الآلية للنقود (DAB) عبر كامل الوكالات المصرفية؛
- تطوير شبكة الأنترانت؛
- تعميم العمل بمحطات الدفع الالكترونية (TPE)؛
- توفير خدمات الهاتف المصرفي، وغير ذلك من وسائل الرقمية التي تسير تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

رابعا: تنميه العنصر البشري

وذلك من خلال:

- التكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي المصارف بدون استثناء، وتحت إشراف اطارات عليا (محلية وأجنبية)؛
- اشتراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكثيف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصيصات التي تعني بالصيرفة مع تكييفها والواقع الاقتصادي للدول؛
- رد الاعتبار للكفاءات من خلال وضعهم في مراكز المسؤولية بدل التهميش والاقصاء الذي يؤدي في بعض الاحيان إلى أداء سلبي دافعة الانتقام، إن لم يؤدي الى الاختلاس

خامسا: تحسين آليات معالجة ملفات القروض

وذلك من خلال:

- تمكين تحقيق الاستراتيجية المعالجة الالكترونية باستخدام المعالجة الالكترونية، حيث يوفر كل مصرف على موقعه المعلوماتي تطبيق (APPLICATION) أو برامج آلي (LOGICIEL) خاص بكل نوع من أنواع القروض؛
- تخفيف حجم الوثائق المطلوبة، من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقة الهوية البيو مترية المخزنة للمعلومات الشخصية التي تكون الجزء الإداري من الملف؛

- مراجعة الفترة القانونية لدراسة الملف، وكذلك إعادة النظر في نسبة مساهمة المصرف في قروض الاستثمار، من خلال تسقيفها على مستوي كل المصارف.

سادسا: توفير حماية مالية افضل للزبون

وذلك من خلال:

- الصرامة في تطبيق العقوبات إذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني، حفاظا على خصوصيات الزبائن؛
- وضع معدلات فائدة حقيقية موجبة، تعوضه عن التدهور في قيمة العملة؛
- إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس الصرف الذي يتعامل معه أو توقفه عن الدفع؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على طلب الزبائن؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوي الزبائن.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل عبر إسقاط مفاهيم الشمول المالي والتنمية المستدامة على أرض الواقع عبر معرفة واقعهما في الجزائر، يمكن القول بأن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر لا تزال بعيدة عن تحقيق المستوى المأمول، وبالتالي لم يكن لها الأثر الكافي على مؤشرات التنمية الاقتصادية وأبعادها.

وبالتالي فإن هذا الضعف يواجه تحديات كبيرة تستلزم إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تحكم الشمول المالي وتساهم في تفعيل دوره أكثر في تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يلعب دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة.

فالشمول المالي يمثل محوراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. من خلال توفير الوصول الشامل إلى الخدمات المالية، يمكن تمكين الأفراد والمجتمعات من تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتتطلب مواجهة التحديات التي تعيقه جهوداً متضافرة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، المؤسسات المالية، والتكنولوجيا، وذلك من خلال تبني استراتيجيات شاملة وفعالة، يمكن تحقيق تقدم ملموس نحو تحقيق الشمول المالي للجميع، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة وعدالة.

وتعتبر التنمية المستدامة الطريق الأساسي نحو بناء مستقبل أفضل وأكثر استقرارًا للأجيال الحالية والمقبلة، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، حيث تسعى إلى معالجة التحديات العالمية، ويتطلب تحقيق هذه الرؤية تعاونًا عالميًا وجهودًا متواصلة من الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

لذلك فعلاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة تكمن في دوره الحيوي في دعم البعد الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير الوصول العادل إلى الخدمات المالية، مما يدعم تحقيق العديد من أهدافها، وبالتالي فإنه يعتبر أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمكين الأفراد اقتصاديًا واجتماعيًا، ودعم النمو المستدام والشامل.

بالنسبة للجزائر، يمكن القول بأن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر لا تزال بعيدة عن تحقيق المستوى المأمول، وبالتالي لم يكن لها الأثر الكافي على مؤشرات التنمية الاقتصادية وأبعادها، وبالتالي فإن هذا الضعف يواجه تحديات تستلزم إعادة النظر في التشريعات التي تحكم الشمول المالي وتساهم في تفعيل دوره أكثر في تحقيق التنمية المستدامة.

❖ التحقق من صحة فرضيات الدراسة

- **الفرضية الرئيسية:** لا يزال الشمول المالي بعيدا عن تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها في الجزائر.

فرضية محققة حيث أن تحقيق الشمول المالي هو أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن في الجزائر، لا يزال هذا الهدف بعيد المنال لأسباب متعددة.

- **الفرضية الأولى:** تسير وتيرة الشمول المالي في الجزائر ببطء شديد نتيجة القصور في مختلف جوانب تطبيقه: فرضية محققة حيث يعاني الشمول المالي من قصور في تطبيقه بالجزائر، مما أثر على وتيرته، وذلك بالنظر إلى التذبذب في معدلاته، والناتجة عن وجود خلل في الخطط الاستراتيجية المتبعة، بالإضافة إلى ضعف نسب الاقتراض من المصارف التجارية والمؤسسات المالية.

- **الفرضية الثانية:** تتمثل أبرز مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر في البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي: فرضية محققة، حيث أن التنمية المستدامة في الجزائر يمكن قياسها بمجموعة من المؤشرات والتي تثبتها والمتمثلة في هذه الأبعاد الثلاثة، حيث يتم الاعتماد على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي من خلال البعد الاقتصادي، ومعدلات البطالة والعمر المتوقع عند الولادة من خلال البعد الاجتماعي، وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ومساحات الغابات من خلال البعد البيئي.
- **الفرضية الثالثة:** لم يعزّز الشمول المالي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر: فرضية محققة، حيث أن الشمول المالي لا يملك التأثير الكبير والمأمول منه على التنمية المستدامة، بالنظر إلى مجموعة كبيرة من العوائق والعراقيل، والمتمثلة أساسا ضعف البنية المالية التحتية، ضعف الحماية المالية للزبون، انعدام المنافسة بسبب هيمنة القطاع العمومي، بالإضافة إلى نقص الثقافة المالية.

❖ **نتائج الدراسة:**

من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- ✓ يعتبر الشمول المالي من أهم المواضيع الراهنة التي يعم القطاع المالي إلى تحقيقه لأنه يلعب دور مهم في تطوير المجتمعات سواء اقتصاديا أو اجتماعيا من خلال تمكين اكبر عدد ممكن من أفراد المجتمعات من الحصول على خدمات مالية تساعده على إدارة وتسيير نفقاته اليومية بكل سهولة؛
- ✓ يعمل الشمول المالي على تطوير المناطق النائية التي تعاني الفقر والبطالة من خلال تقريب الخدمات المالية منهم؛
- ✓ يعمل الشمول المالي على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة سواء الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية ، حيث يساعد في تخفيض معدلات البطالة وتوزيع الدخل بين الأفراد، إضافة إلى التشجيع على الادخار الذي يساعد أفراد المجتمع على مواجهة نفقاتهم الصحية ونفقات التعلم وغيرها ، إضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر حيث تعمل هذه الأخيرة على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ تمويل المؤسسات المالية لمشاريع الطاقة المتجددة يلعب دورا هاما تشجيع المؤسسات الاقتصادية في استخدام تلك الطاقات في أنشطتها الاقتصادية وهي من بين أهم مؤشرات كل من الشمول المالي والتنمية المستدامة؛
- ✓ معدلات انتشار الصراف الآلي في الجزائر ضعيفة؛
- ✓ تعاني الجزائر من نقص في تبني استراتيجية الشمول المالي، ووضع شروط تجعل الزبون يرفض الحصول على القرض بناء على الفوائد المرتفعة للقروض ومعتقدات المستفيد ومبادئه الدينية؛
- ✓ من أبرز العراقيل التي تواجه الشمول المالي في الجزائر وغياب تطبيق القوانين بالمساواة على جميع الأفراد؛

- ✓ لا تزال مؤشرات الشمول المالي في الجزائر بعيدة عن تحقيق المستوى المأمول، وبالتالي لم يكن لها الأثر الكافي على مؤشرات التنمية الاقتصادية وأبعادها.

❖ توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- ✓ تعزيز برامج التعليم المالي التي تستهدف الأفراد والشركات الصغيرة، لزيادة الوعي بكيفية استخدام الخدمات المالية بشكل فعال. يمكن أن تشمل هذه البرامج ورش عمل، دورات تدريبية، وحملات توعية تستهدف المجتمعات المحرومة؛
- ✓ استثمار في تطوير التكنولوجيا المالية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية والريفية. يمكن أن تشمل هذه التطورات تحسين البنية التحتية الرقمية وتطوير تطبيقات مالية سهلة الاستخدام تلبي احتياجات الفئات المهمشة؛
- ✓ توفير دعم مالي للتوسع في المناطق المحرومة، أو تقديم جوائز للمؤسسات التي تحقق نجاحًا في تعزيز الشمول المالي؛
- ✓ تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف الشمول المالي؛
- ✓ تعاون الحكومات مع البنوك والشركات المالية لتطوير منتجات مالية ميسرة ومتاحة للجميع، مع التركيز على الاستدامة الاجتماعية والبيئية؛
- ✓ توفير برامج تمويل مخصصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي المستدام؛
- ✓ ضرورة دمج معايير الاستدامة في استراتيجيات الشمول المالي. يجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، لضمان أن تكون الخدمات المالية متاحة ومستدامة للجميع.

❖ آفاق الدراسة:

من أجل التوسع أكثر في الموضوع، فإننا نقترح بعض المواضيع ذات الصلة بمتغيرات الدراسة والتي نرى أنها فرص لبحوث مستقبلية يمكن إجراؤها من طرف المفكرين والباحثين في هذا المجال:

- مستقبل الشمول المالي في ضوء التغيرات المناخية وأهداف التنمية المستدامة؛
- التأثير المتبادل بين الشمول المالي والحوكمة الرشيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- التحديات والفرص أمام الشمول المالي في تحقيق التحول نحو اقتصاد دائري ومستدام؛
- الابتكار التكنولوجي في الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع والمصادر

1 –الكتب

1. سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2016.
2. عثمان مُحَمَّد غنيم، ماجدة احمد أبوزنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
3. عمار فوزي كاظم المياحي، ليلى فوزي أحمد جعفر، **السياسات المصرفية الدولية، الشمول المالي والاستدامة المصرفية 2030**، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020

2–المجلات والدوريات

1. أشرف إبراهيم عطية، **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر**، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد الثاني، العدد الثاني، المجلس الأعلى للجامعات، مصر، 2021.
2. آية عادل محمود عوض، "**أثُر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك**"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2021.
3. بايس الأميرة نزيهة، "**كلاخي لطيفة، استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 تجارب دولية ناجحة الفيليبين، الهند أنموذجا**"، *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2023.
4. بتة الطيب، **التنمية المستدامة: الأبعاد والمؤشرات**، مجلة السياسة العالمية، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة مُحَمَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2024.
5. بن ديدة ميادة، بوسماحة مُحَمَّد، أثر البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2004– 2019، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، 2024.
6. بوري صراح، براهيمي آسية، **التكنولوجيا المالية كآلية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي: دراسة ميدانية على عينة من عملاء البنك الوطني الجزائري BNA**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة بشار، الجزائر، 2023.

7. جمال الدين بن رجب، **حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية**، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 45، 2018.

8. جوهري ميلود، غربي نوال، **دور الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2005– 2020)**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2023.

9. حدة بوتبينة، **أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية**، مجلة معارف، المجلد 17، العدد الثاني، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2022.

10. حنان حمد فهمي حمد، **الدفع الالكتروني ودوره في تحقيق الشمول المالي**، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 34، مصر، 2022.

11. خراثرة سامية، **التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والانسانية، المجلد 02، العدد 58، جامعة مُحَّد بوقرة، بومرداس، 2021.

12. دهبي ريمة، "**دور تكنولوجيا سلاسل الكتل في تعزيز الشمول المالي مع الإشارة للمبادرة العربية للشمول المالي FIARI**"، *مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد 17، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023.

13. دينا مختار صابر هاشم، "**أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية**"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، 2022.

14. سعدوني مُحَّد محروس، "**الشمول المالي وأُره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة دراسة تحليلية لواقع الدول العربية**"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، العدد 52، جامعة المنوفية، مصر، 2020.

15. سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، القدس، فلسطين، 2016.

16. سهير محمود معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود سيد، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2021.

17. صديقي أحمد، لوالبية فوزي، **مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي –دراسة تحليلية–**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة تمنراست، 2023.

18. عبد القادر دبوش، نورة بيري، **دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – دراسة قياسية للفترة 2011– 2021–**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر، ورقلة، الجزائر، 2017.

19. فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.

20. قاسي يسمينة، مزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية–**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2022.

21. القرة داغي بهناز علي، **"الشمول المالي: دولة قطر أنموذجا"**، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد الثاني، العدد الأول، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، لندن، بريطانيا، 2017.

22. قيس عبد الرزاق أحمد، هندرين حسن حسين، بيان جوامير ميخان، **توظيف برامج الشمول المالي لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة دراسة تحليلية عن برامج الشركات العراقية المصرفية الضامنة والمانحة للقروض**، مجلة الوارث العلمية، المجلد الثالث، عدد خاص، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الانبياء، العراق، 2021.

23. معروق مُحَمَّد شعيب، رحايلية سيف الدين، "استراتيجيات دعم وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية: دراسة حالة استراتيجية مصرف لبنان المركزي"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد التاسع، جامعة مُحَمَّد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، 2022.

24. نهلة أبو العز، **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقي**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، جامعة القاهرة، مصر، 2021.

25. وسام حسيني، مُحَمَّد رتيعة، **"أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة 2011–2017"**، *مجلة الاقتصاد والتنمية*، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

3-المذكرات والاطروحات

1. بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير المركز**، الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2016.
2. حنين محمود حسن موسى، أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة إربد الأهلية، الأردن، 2022.
3. رحال نسرين، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021.
4. صادق هدى، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.
5. كاميلية سابغي، **دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة مع طرح مقاربة للتمويل الأصغر في الجزائر**، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
6. لوي نبيلة، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2012.
7. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت مُحَمَّد، **التنمية المستدامة مفهومها– أبعادها– مؤشراتها**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017.
8. نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، مصر، 2000.

4-ملتقيات وندوات

1. مُحَمَّد السيد الشاعر، **التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات بعنوان التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2020.

5- المواقع الالكترونية

1. https://www.bank-of-algeria.dz.
2. https://www.worldbank.org/